



PROVISIONAL

A/31/PV.8

28 September 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، الساعة ١٥/٠٠

( اليابان )	( نائب الرئيس )	السيد كوساكا	الرئيس :
( بنما )	( نائب الرئيس )	السيد بوييد	ثم :
( أستراليا )	( نائب الرئيس )	السيد هاري	ثم :

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

ألقيت الكلمات من :

( باكستان )	السيد أحمد
( فنلندا )	السيد كالي في سورسا
( الدانمرك )	السيد اندرسن
( بابوا غينيا الجديدة )	السيد ماوري كيكبي
( الجمهورية الدومينيكية )	السيد خيمينيز
( تركيا )	السيد كاغليانجيل
( الكونغو )	السيد اوينغا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٣٠ .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

### المناقشة العامة

السيد احمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أضمم

صوتي الى المتحدثين المجلين الذين سبقوني في التقدم الى السيد أميراسنخ بأصدق التهاني نيابة عن وفد بلادى بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه الدورة . ان هذا يعتبر اعترافا - ليس فقط بسجله المرموق في هذه المنظمة - وانما ايضا للتقدير السامي لبلاده .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة ايضا لكي اتقدم بالتهنئة الى سلفه السيد غاستون ثورن على التفوق والنجاح اللذين اكمل بهما دوره في رئاسة الدورة السابقة للجمعية العامة .

ان وفدى يود ايضا ان يشيد بجهود سعادة الدكتور كورت فالدهايم ، وان يشيد بيقظته وقدراته والطريقة التي أوفى بها بالتزامات منصبه الرفيع في وقت يطلب فيه من الامم المتحدة ان تقوم بدور متزايد الاهمية في الشؤون العالمية . فان هذه المنظمة قد استفادت من حكمة وخبرة الدكتور فالدهايم القيمة .

سيدى الرئيس ، اننا سعداء\* - بصفة خاصة - ان نرحب بوفد جمهورية سيشيل ، وان حكومتى لتأمل ان تتمكن من اقامة علاقات ودية للغاية مع هذه الدولة الصديقة المجاورة لنا في المحيط الهندى .

سيدى الرئيس ، ان العقود الثلاثة الاخيرة قد شهدت تفكك الامبراطوريات الاستعمارية وانتصار الكفاح البطولي للشعوب المتمسكة بحريتها . ومع ذلك فان بقايا بعض الحكم الاجنبي مازالت مستمرة في البقايا\* في زبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا .

واليوم فان القارة الافريقية العظيمة تتحرك نحو تحقيق امانيتها في الحرية الكاملة . وان شعب باكستان ليعلم من واقع تجربته القومية ان مطلب حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب لا يمكن ان يتم احتواؤه بشكل نهائي عن طريق القوة او المناورات السياسية ، وان الكفاح المشروع للشعب الافريقي في زبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا الذى اتحد في تصميم للحصول على حقه في الحرية والكرامة الانسانية لاشك انه سوف يحقق الانتصار في النهاية .

ان الاخبار الاخيرة الواردة من افريقيا الجنوبية تشير الى امكانية التوصل الى حل فسي

المستقبل القريب . وان باكستان قد أيدت باستمرار حق شعوب افريقيا الجنوبية في ان يكونوا سادة على اراضيهم . وليس علينا الا ان ننظر الى روديسيا لكي ندرك مدى زيف المخاوف من ان نقل السلطة الى شعب زمبابوى الاصلي سوف يؤدي الى الفوضى وسفك الدماء . وعلى النقيض من ذلك فان المحاولات العمياء والمتعصبة التي تقوم بها نظم حكم الاقلية في تمسكها بالسلطة وتمسكها بامتيازاتها الخاصة هي التي تهدد بخلق الصراع في افريقيا الجنوبية . وكلما ادرك زعماء هذه الفظم الحقائق الواقعة كلما كان هذا افضل بالنسبة لكافة الشعوب التي تعتبر افريقيا وطنا لها ، بغض النظر عن جنسها او لونها .

ومن جانبي فانه لا يمكنني ان ادلى بتعليق على مضمون الاقتراحات التي تقدم بها نظام حكم سميث التي تعتبر محل مناقشة فيما يتعلق بمستقبل زمبابوى . ان البيان الذي ادلى به منذ يومين في لوزاكا رؤساء الدول الافريقية الخمس الواقعة على خط الجبهة فيما يتعلق بهذه الاقتراحات تشير بوضوح الى الطريق الذي يؤدي الى السلام . وانني اود ان اعرب - نيابة عن بلادي - عن الامل في ان يسعى السلام - الذي يجري حاليا والذي اثار توقعات كثيرة - لن يسمح بخذلانه هذه المرة لان نتائج الفشل سوف تكون خطيرة بالنسبة لافريقيا وبالنسبة للعالم اجمع .

وان ما قلته بالنسبة لزمبابوى ينطبق بشكل اقوى واعمق على ناميبيا ، وهي اقليم استولت عليه جنوب افريقيا دون سلطة قانونية متحدية قرارات مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية . ان قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) الذي اتخذ بالاجماع في مطلع هذا العام والذي دعا الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة لتحديد مركز ناميبيا قرار ينبغي ان ينفذ . وان ما يسمى بالترتيبات الدستورية التي اعلنتها بريتوريا في " ويندوك " في الشهر الماضي قد اغفلت تماما الحاجة لاجراء انتخابات ، وذلك بسبب رفض جنوب افريقيا انها سيطرتها غير الشرعية على هذا الاقليم .

واننا ندعو نظام الحكم في جنوب افريقيا ايضا ان يدرك حقيقة طبيعة الصراع الذي يجري على اراضيه ، وان يتخلى عن سياسته القائمة على القمع ، وان يضع حدا لسفك الدماء والقبض على السكان السود ، والتخلي عن السياسة الكريهة القائمة على السيطرة والفصل العنصري .

سيدى الرئيس . اود الآن ان اتحول الى المنطقة التي تقع فيها بلادي . ويسعدني ان اتمكن من ان اؤكد التقييم الذي قام به الامين العام في مقدمة تقريره للعام الحالي ، والذي جاء فيه ما يلي : " ان الصورة الشاملة في جنوب آسيا ككل بدأت تظهر في شكل اكثر تشجيعا ،

وان هناك روحا من التعاون العميق والتفاهم قد بدأت تظهر " . ص ٦ ، A/31/1/Add.1 ، ولقد طرأ تحسن ملحوظ على علاقاتنا ببنغلاديش ، وان اعادة العلاقات مع الهند الى طبيعتها مستمر بخطى ثابتة ، كذلك فان جميع وسائل المواصلات الجوية والبحرية والبحرية بين بلدينا قد اعيدت . واستؤنفت التجارة بعد انقطاع دام عشر سنوات . وبعد فجوة استمرت اربعة اعوام فان المبعوثين الدبلوماسيين لدولتينا قد وصلوا الى عاصمتي بلدينا .

وباختصار فان جميع الخطوات - باستثناء خطوة واحدة - الموضوعية في اتفاقية "سملا" الخاصة باعادة العلاقات الى طبيعتها بين دولتينا قد نفذت . وان الخطوة الوحيدة التي لم تنفذ بعد هي عملية التوصل الى تسوية نهائية لنزاع جامو وكشمير . انني اقتبس مرة اخرى من تقرير الامين العام ، فقد جاء فيه ما يلي : " اذا كانت الدفعة التي ولدها هذا التطور سوف تستخدم لايجاد حل مرض للمشكلات البارزة فاننا نأمل ان ان هذه المنطقة سوف تدخل في حقبة جديدة اكثر اشراقا ( المرجع السابق ) .

ونحن نشعر بالثقة في ان هذا النزاع يمكن ان يتم تناوله في الوقت الملائم ، وان يتم التوصل الى حل له في ضوء حق تقرير المصير لشعب كشمير الذي اعترف به مجلس الامن في قراراته التي اتخذت بالاجماع في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩ . ان هذا الحق قد أعيد تأكيده عدة مرات عن طريق رئيس وزراء الهند السابق السيد نهرو ولعدة سنوات . وان هذه القرارات التي اتخذها مجلس الامن والوعود التي قطعتها الهند على نفسها لم تنفذ حتى الآن .

وفي اتفاقية "سملا" فان الهند وباكستان قد قررتا ان تعملتا من اجل اقامة علاقات ودية منسجمة بينهما ، وان تعملتا من اجل تحقيق سلام دائم في شبه القارة . ومن الواضح ان هذا الهدف لن يتم تحقيقه طالما ان هذا النزاع قائم بلا حل .

انه ليسعدني أن أبين أنه قد حدث تطور مشجع في علاقاتنا مع جارتنا الأخرى ، أفغانستان ، تبعه تبادل للزيارات بين رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو ، وبين الرئيس محمد داود . ان المحادثات بين الزعيمين كانت ودية وبناءة ، ولقد اتفقا على أن يتوصلا الى حل نهائي للخلافات القائمة بين بلديهما ، على أساس مبادئ التعايش السلمي التي تتضمن احترام السلامة الإقليمية والاستقلال الوطني لكل دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين . وهناك ما يدعو للتفاؤل ان مثل هذه التسوية يمكن التوصل اليها في المستقبل القريب ، وذلك يمكن أن تسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الرخاء لشعب البلدين وتحقيق التقدم والاستقرار للمنطقة ككل .

وفي الشرق الاوسط ، فان النزاع العربي الاسرائيلي مازال يواجه طريقا مسدودا . وان الانسحاب الاسرائيلي المحدود من سيناء في عام ١٩٧٥ ، والذي كان من المفروض أن يكون خطوة نحو التوصل الى تسوية شاملة بدأ يتخذ شكل الأمر الواقع ، وان أمل التوصل الى تسوية نهائية ، الذي ولده هذا الاتفاق قد بدأ يخبو . ونحن نعتقد أن السلام الدائم يمكن أن يعود الى الشرق الاوسط ، فقط عندما تنسحب اسرائيل من كافة الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس المقدسة ، وعند ما تتم اعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل كامل . وما لم يتم ذلك ، فلن يتحقق ابدأ السلام الدائم لهذه الأرض الممزقة والمعذبة .

ان حالة الفوضى المحزنة التي تسود لبنان تعتبر تحذيرا قاتما لما ينتظر المنطقة كلها ان لم يتم التوصل الى تسوية عادلة للنزاع العربي الاسرائيلي في المستقبل القريب ، فمن ذا الذي يشك في ان الصراع القائم في لبنان له جذوره في المشكلة التي لم تحل الخاصة بفلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي الشامل .

هذا ولم يتحقق تقدم يذكر في مجال نزع السلاح . وفي الواقع بينما مازالت مفاوضات نزع السلاح مستمرة فان الانفاق على التسليح يتصاعد عاما بعد عام ، وان التوصل الى حظر شامل للتجارة النووية ، وهو يعتبر هدفا هاما من أهداف مفاوضات نزع السلاح ، مازال يعتبر أمرا من الصعب تحقيقه . ان التجارب النووية تستمر ويتم تطوير أسلحة نووية أشد فتكا يوما بعد يوم . ونحن نعتقد أنه ما لم يتم ايقاف جميع التجارب النووية ، سواء تمت تحت الارض أو فوق الارض ، فان سباق التسليح النووي سوف يستمر وجميع الجهود الرامية الى نزع السلاح النووي سوف تبوء بالفشل . ان تهديد

الهجوم النووي سوف يستمر في تهديد العالم ، طالما أن القوى النووية لا تكف عن إنتاج أو تطوير الأسلحة النووية ، ولا تتفق على تدمير المخزون الموجود حاليا من هذه الأسلحة .

وفي مثل هذا الموقف فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي ننظر بشكل عادل الى مسألة أمن الدول غير النامية تجاه امكانيات الهجوم أو التهديد النووي . وفي رأينا ، فانه لا بد من اتخاذ اجراءات فعالة لضمان أمن الدول غير النووية من التهديد أو من هذا الخطر . وفي هذا الشأن ، فإننا نحث الدول النووية على أن تتعهد بالألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد تلك الدول اللانوية التي لا تحميها أية ضمانات ترتبها المعاهدات ضد التهديد المنبعث من دول نووية . ومن سوء الحظ فإن هذا المطلب لم يعط الاهتمام الكافي حتى الآن .

وفي نفس الاطار ، فإننا نعتقد أيضا أن الدول اللانوية ، دفاعا عن نفسها ، ينبغي عليها أن تتخذ اجراءات اقليمية للأمن مثل اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، وبصفة خاصة ، لقد أيدنا فكرة خلق مثل هذه المناطق في جنوب آسيا . وفي الدورة التاسعة والعشرين ، ومرة أخرى في العام الماضي ، وبناء على مبادرة من باكستان ، فإن الجمعية العامة اتخذت قرارات دعت فيها الى اجراء مشاورات حول هذا الموضوع . ان مسألة خلق منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا سوف تساعد على خلق احساس بالأمن والسلام بين الدول الواقعة في هذه المنطقة . وانه لمن دواعي الاسف أنه لم يتحقق بعد أي تقدم يذكر في سبيل تنفيذ هذا القرار . ونحن نأمل أن تحظى هذه المسألة بمزيد من الاهتمام والبحث خلال هذه الدورة .

والآن ، دعوني أنتقل الى موضوع حيوي للغاية في عصرنا هذا ألا وهو موضوع الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية ، وحالة الفوضى الاقتصادية التي تسود في كل طرف . وأكثر من ذلك ، فإن هذه الفجوة القائمة بين تلك الدول مستمرة في الاتساع . ومن المقدر أنه في خلال الخمس سنوات القادمة فإن الدخل الفردي في الدول النامية سوف يزداد بمقدار عشرة دولارات على الأكثر ، وفي نفس الفترة فإن دخل المواطن المتوسط ، في الدول المتقدمة ، سوف يزداد بمقدار ٩٠٠ دولار ، أو بعبارة أخرى فإن الاغنيا سوف يزدادون غنى ، بينما نجد أن الفقراء سوف يظلون في فقرهم المدقع .

ان هذا الموقف يعتبر موقفا مشيرا للقلق ، وانه لا يعتبر نتيجة لعجز ناجم عن الموقع الجغرافي لبعض الدول أو قدرات تلك الدول أو مواردها ، بل أنه في الواقع موقف خلقه الانسان . ولقد أصبح من الواضح الآن أنه لا بد من اجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي القائم حاليا والذي يعتبر في صالح الدول الصناعية ، ويعتبر ضد مصالح الدول النامية . ومالم تتم هذه التغييرات ، وما لم توضع أسس عادلة للتعامل بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فان الدول النامية لن تعطى أبدا فرصة عادلة لرفع مستوى سكانها أو شعوبها التي تعاني من الفقر . وفي مقال حول هذا الموضوع تم توزيعه باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، فان رئيس الوزراء بوتو قد شرح هذه المسألة على النحو التالي وأني أقتبس منه :

” اننا نتعهد بالكد والكبح من أجل تحقيق حياة أفضل لشعبونا ، واننا نقبل انكار الفوائد الفورية ، ولكن لا يمكننا أن نسمح بأن تتعرض قيمة تضحياتنا للتهديد عن طريق مؤسسات وأساليب تعمل باستمرار ضدنا . ان عمل وكبح شعوبنا قد ووجه باستمرار بعلاقات اقتصادية غير منصفة وغير متساوية بيننا وبين الدول الغنية ” .

ويمضي السيد رئيس الوزراء فيقول أن البيئة الاقتصادية الخارجية وعلاقتها التكاملية بنواحي الضعف الجماعية للدول النامية تجعل الاقتصاد العالمي يتصرف كتيار قوى يواجه الدول النامية باستمرار ، ويجرها للخلف في مسيرتها لتحقيق الذات . واختتم قائلا ان هذا الموقف لا يمكن التسامح فيه .

ومالم يقض على التحيز الموروث لمؤسسات التجارة ورأس المال لصالح القوى والفني ، ومالم يتم تحقيق التوازن بين القوى الاقتصادية الجماعية للدول الفنية عن طريق الاتحاد بين البلاد النامية فان الفجوة بين الفني والفقير سوف تزداد اتساعا لانه كما ذكر السيد رئيس وزراء باكستان في كلمته ، فان الملامح الأساسية للصيقة بالنظام الاقتصادي الدولي الحالي هي أن يستمر الفني في الاستحواذ على القدر الأعظم من ثروات الأرض .

ان الجهود الدولية الرامية الى تضييق هذه الفجوة المتسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، قد اثبتت عدم فاعليتها حتى الآن وان الاقتراح الذي يقضي بوضع نظام اقتصادى دولي جديد الذى عرض في الدورة الخاصة السادسة ، لم يزل بعد مجرد نظرية او مفهوم . وان الاتفاق العام في الرأى الذى تم التوصل اليه حول هذا الموضوع في الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، قد تم الترحيب به في حينه باعتباره نقطة تحول جديدة ، ولكنه قد نسي الآن . وان الحوار بين الشمال والجنوب الذى بدأ في باريس في شهر كانون الاول / ديسمبر الماضي ، وبعد استمرار الجهود لمدة تسع سنوات ، لم يحقق تقدما اكثر من مجرد مناقشة مسائل اجرائية ، او القيام بتحليل للموقف . وان مؤتمر الاونكتاد الرابع الذى انعقد في نيروبي انتهى بالتوصل الى حلول توفيقية في الدقيقة الاخيرة ، وان قيمة هذه الحلول التوفيقية قد تم الغاؤها عن طريق التحفظات التي قدمتها اكثر الدول الصناعية تقدا .

ان بلادى تعتقد ان حل المشكلات الدولية بما في ذلك مشكلة الفقر الجماعي ومشكلة التخلف ، ينبغي ان يتم التوصل اليها عن طريق المفاوضات والحوار البنّاء ، ونحن لم نؤمن ابدا بتغلّب النظريات على النواحي العملية ، ولا يمكننا ان نغلق اعيننا امام الحقائق القائمة ، ومع ذلك فلا يمكننا ان نسمح بان الحاجة للاتفاق العام ينبغي ان تكون تبريرا لعدم القيام بأية خطوات على الاطلاق ، فنحن لا نقبل بأن الموقف القائم حاليا يعكس حقيقة صامتة ، اننا ندرك الحاجة لاجراء التغيير عن طريق التطور ، ولكن ما نراه في الواقع ليس تطورا ، بل هو حالة من الجمود ، وعدم الحركة . انه حالة من التراجع .

ولذلك فان رئيس الوزراء بوتو قد اقترح أن الدول النامية في العالم الثالث ، ينبغي ان تجتمع على مستوى القمة لمعالجة هذا الموضوع الذى يعتبر على جانب كبير من الاهمية . ان هذا الاقتراح قد نوقش باستفاضة في الاجتماع الذى انعقد لمجموعة ال ٧٧ في المكسيك اخيرا ، وقد تقرر ان هذا الاقتراح الهام ينبغي ان تناقشه حكومات دول مجموعة ال ٧٧ . وفي رأينا ان الارادة المشتركة لشعوب دول العالم الثالث ، والتي تم التعبير عنها على اعلا المستويات يمكنها وحدها ان تخلق التأثير الضرورى على العالم المتقدم ، لكي تجعله يدرك الحاجة لاجراء التغييرات اللازمة في النظام الاقتصادى القائم ، حتى يمكن ضمان العدالة بالنسبة للدول النامية . ان هذه التغييرات تعتبر

لا غنى عنها في صالح السلام والتقدم والهدوء والاستقرار ، ولا يمكن للمرء ان يغفل انه في التحليل النهائي ، فان الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية سوف تستفيد من مثل هذا الاجراء .  
ان تاريخ البشرية يعتبر تاريخا للحركة والتحول ، وحتى في الفترات التي تتسم بالهدوء فان قوى التغيير تظل تتحرك وتعمل ، وفي ازمة اخرى ، فان عملية التغيير تحقق خطى سريعة وتتخذ اشكالا ثورية وعنيفة . وان القرن الذي نعيش فيه ، قد اصبح فترة من ضمن هذه الفترات .  
وبالنسبة للكثير من البشر ، فان القرن الاخير كان فترة تتسم بالاخضاع والجمود . وخلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة ، فان كثيرا من الامور التي كانت تعتبر حقائق لا تناقش ، قد تغيرت ، وان الشمس قد غربت عن المبراطوريات الاستعمارية ، وان الكفاح الذي يجرى اليوم ، يستهدف اعطاء شكل ملموس للاستقلال ، ليس الاستقلال السياسي فقط ، بل الاستقلال الاقتصادي ايضا . وليكن التكافل حقيقة واقعة ، وليس مجرد نظرية تؤدي الى استمرار التبعية بالنسبة للفقراء واستمرار القوة بالنسبة للأغنياء .

وفي فترات مختلفة فان بعض الامم والشعوب قد تولت ادارة عجلة التاريخ . والان فان هذه المسؤولية تقع على عاتق هذا الجزء من العالم الذي يعرف بالعالم الثالث، وتحقيقا لهدف التحرير والحرية ، فان شعوب العالم الثالث ايضا تقوم بتنفيذ مهمة تاريخية هي مهمة تحقيق العدالة والمساواة وجعل هذه المبادئ تحكم العلاقات الدولية لان غياب هذه المبادئ كان سببا اساسيا في ان صفحات التاريخ اصبحت ممتلئة بالصراع والاضطهاد والبؤس . واذ توافر حسن النية لدى جميع الاطراف فلا يمكن ان يكون هناك ادنى شك في ان الكفاح المشترك سوف يحقق النجاح والنصر النهائي .

السيد كاليفى سورسا ( فنلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، في الوقت الذي نقدر فيه رئاستك لهذا الاجتماع ، اود ان اعرب عن طريقك للرئيس احر تهاني حكومتي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة هذه . اننا نرى فيه الخبرة والبراعة التي تميز احد ممثلي آسيا ، دولة استضافت المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في كولومبو ، وهو من الاحداث الدولية الهامة التي سبقت هذه الجمعية العامة ، ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة تحت رئاسته سوف تضطلع بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة .

سيدي الرئيس ، لقد اجتمعنا في هذه الدورة في فترة مليئة بالتحديات ، ولكن ايضا بالامل .

وصحيح انه لا توجد اية حرب اساسية او هامة في العالم اليوم ، الا ان هذا في حد ذاته له قيمة كبيرة . ومن ناحية اخرى ان العالم لا زال مهددا باوضاع شبيهة بالحرب ، ان لم يتم احتواءها ، فان هذه الحوادث سوف تؤدي الى نزاع مسلح ، والى اثار دولية وخيمة ، علاوة على ذلك ، فان الظلم الذي يندب عليه النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي الحالي ، انما قد يؤدي الى النزاع في المستقبل ويجب القضاء على هذه الاوضاع عن طريق التوفيق والتعاون . ان المشكلة الاساسية على الصعيد الوطني والدولي في رأى حكومتي ، هي كيف نحقق التغييرات اللازمة بطريقة سلمية منظمة . صحيح ان مطلب اليوم هو اجراء التغيير البناء ، وان هيئة الامم المتحدة انما توفر لنا الوسيلة اللازمة لمواجهة هذه المشكلة التي لا يمكن ان تحل الا عن طريق المشاركة الجماعية لدول العالم المتكافلة فيما بينها . ان فنلندا ترحب بجمهورية سيشيل كعضو جديد في هيئة الامم المتحدة ، ويحدونا الامل في ان تقبل جمهورية انغولا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الاشتراكية .

ان عملية تصفية الاستعمار هي احدى التغيرات الكبيرة التي أحدثتها هيئة الأمم المتحدة ، وان بلوغ هذا الهدف أصبح قريباً ، ولكن الوضع الراهن في جنوب القارة الافريقية يسبب لنا قلقاً بالغاً . وفي الاجتماع الاخير لوزراء خارجية الدول الاسكندنافية الخمس جرت مناقشات مطولة حول الأوضاع في الجنوب الأفريقي ، كما أنه في احدى اجتماعاتنا اتفقنا على وضع خطوط ارشادية لسياستنا ازاء هذه المشاكل ، ومن المؤكد أن العالم يركز أنظاره على هذه المنطقة حيث زالت بقايا العصر الاستعماري تعارض المطالب المشروعة للشعوب المغلوبة على أمرها . ان رياح التغيير في أفريقيا تهب بقوة والسؤال الهام الذي يطرح نفسه على الجميع ، هو هل سيتم هذا التغيير بطريقة سلمية أم سيتحقق فقط عن طريق اراقة الدماء والعنف .

اننا لازلنا نأمل أن الأقلية البيضاء في جنوب روديسيا سوف تستمع الى نداء الشعوب الافريقية والمجتمع الدولي بحيث يتحقق حكم الأغلبية في زمبابوى ، ان البيض في روديسيا يجب أن يعترفوا بما لا مناص منه وأن يسيروا في طريق الحل السلمي عن طريق التفاوض لاستقلال زمبابوى ، ولحين تحقيق ذلك على جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أن تلتزم بالعقوبات التي أقرها مجلس الأمن .

ان جنوب افريقيا تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا ، ان المجتمع الدولي - وخاصة هيئة الأمم المتحدة - يتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقلال لناميبيا وتمكينها من ممارسة حق تقرير المصير . ان نظام الحكم في جنوب افريقيا يجب أن يمثل لمطالب مجلس الأمن والجمعية العامة لانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ولاجراء انتخابات حرة تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة . ان مقترحات ما سمي بالمؤتمر الدستوري في ويندهوك على حد تعبير مجلس ناميبيا لم يفي بمطلب حق تقرير المصير والاستقلال الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة . ان عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن يعتبر خطأ وخيماً .

ان النظام غير الدستوري و التفرقة في جنوب افريقيا التي يكرسها ضد الأغلبية السوداء عن طريق سياسة الفصل العنصري قد أدت الى معاناة السود والى مقاومتهم في سويتو وفي مدن أخرى ان حكومة فنلندا تعرب عن بغضها لأعمال العنف التي مارستها حكومة جنوب افريقيا ، وعلى هيئة

الأمم المتحدة أن تدعم سياسة العقوبات ضد حكومة جنوب افريقيا وكاجراء فوري يتخذه المجتمع الدولي فان حكومتي ترحب بأى قرار يصدر عن مجلس الأمن بفرض حظر اجبارى للسلاح ضد جنوب افريقيا بناء على اقتراحات وزراء خارجية دول الشمال . ان فنلندا فيما يخصها قد منعت منذ عدة سنوات تصدير السلاح لجنوب افريقيا\* .

ان المشاركة الفعالة للاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومشاركة الدول الافريقية هي في رأينا عامل حاسم في ايجاد حل عادل لمشاكل جنوب القارة الافريقية ، لذلك فاننا نرحب بالقرارات الاخيرة التي اتخذت ونأمل في مواصلتها حتى تؤدي الى أفضل النتائج .

ان عملية اقرار السلام في الشرق الأوسط وفي قبرص قد توقفت على الرغم من الجهود المضنية الشنائية والمتعددة الأطراف التي بذلت للوصول الى حل عن طريق التفاوض ، ويحدونا الأمل في أن تواصل الأطراف في كلا الحالتين جهودها لايجاد حل سلمي على أساس القرارات الصادرة عن مجلس الأمن . ان حكومة فنلندا قد تابعت بقلق بالغ وتعاطف شديد المعاناة الطويلة التي تعرض لها السكان في الشرق الاوسط وفي قبرص ويحدونا الأمل في أنه بينما تستمر الجهود لايجاد حل سلمي سوف تحترم وتسهل الأطراف المعنية الجهود التي تبذل الآن لتقديم المعونة الانسانية للمدنيين .

وفي البحث عن حل سلمي ، فان حكومتي سوف تستمر في تأييد جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط وفي قبرص ، وفي هذا المجال لايسعني الا أن أسترعي انتباه الدول الأعضاء الى ناحية هامة تميز نشاط حفظ السلام الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة ألا وهو عملية التمويل . ان العجز المتزايد في ميزانية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص يشير قلق حكومتي ، اننا نعتبر ان الدول التي ساهمت حتى الآن في تمويل هذه القوات قد تحملت لفترة طويلة جزءا اكبر من اللازم من النفقات ، وقد يزداد العبء الذي تتحمله ان لم تزد مساهمات الدول الاخرى . وان نأخذ في الاعتبار المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فيما

\* تولى نائب الرئيس السيد بوييد ( بنما ) الرئاسة .

يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين فاننا نعتبر أن هناك التزاما على كافة الدول الأعضاء في المشاركة في تمويل عمليات حفظ السلام التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة .

هناك مشكلة أساسية أخرى في مجال حفظ السلام هي عدم التقدم في المفاوضات السياسية التي تدور بالنسبة لكل من هاتين المنطقتين . ان الظروف التي رتبها عمليات حفظ السلام من أجل اقرار السلام يجب أن تستغل الى أقصى حد من الاطراف المعنية ، لأنه اذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه لمدة طويلة فان ذلك سيؤدي الى شعور بالاحباط لدى الدول التي تساهم في تمويل عملية حفظ الأمن وتعطل عملية حفظ الأمن بنفسها . لذلك أعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يعطي الأولوية لزيادة فعالية الأجهزة المعنية بحفظ السلام .

وكممثل لفنلندا الدولة المضيئة لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي أشعر أنه لزاما عليّ أن أستعرض تطوّر الأوضاع بعد التوقيع على البيان النهائي للمؤتمر منذ أكثر من عام . لقد أبدت بعض التحفظات في أهمية البيان النهائي ، ولا تزال أصوات التشكيك تسمع حتى الآن ، ولكنني أعتقد أنه يمكننا القول بأن التقييم العام له كان ايجابيا وفعالا بصورة واضحة .

ان البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي هو تقنين سياسي لقواعد السلوك بالنسبة للـ دول المشتركة في هذا المؤتمر ، ولقد ظهرت اشكال جديدة للتعاون السياسي والاقتصادى والانسانى . ان روح ميثاق هلسنكي انما يعبر بوضوح ، ويتمشى مع اهداف واغراض هيئة الامم المتحدة ، وهذا يؤكد الصفة البعيدة عن العزلة التي تميز المؤتمر الافريقي ، ان تنفيذ احكام هذه الوثيقة يتم بصورة مرضية ، وبمنتهى حسن النية أبدت حكومات الدول الاوروبية روح المسؤولية ، في الاضطلاع بذلك . اننا نعتقد ان التعاون السياسي والاقتصادى والاجتماعي على الصعيد الاقليمي من شأنه دعم الوفاق العالمي والحوار الذي تعنى بهما هذه المنظمة في المقام الاول .

ان فنلندا تولي أهمية كبرى لما سيسفر عنه مؤتمر الامن والتعاون الاقتصادى ، في صورة الاجتماع الذي سيعقد في بلغراد في شهر حزيران / يونيه المقبل وسوف نعمل ما في وسعنا للمساهمة في انجاح هذا المؤتمر ، ويسعدني ان اذكر هنا الدور الهام الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا المنبثقة عن الأمم المتحدة في تنفيذ مضمون البيان النهائي مما مهد الطريق لهذا المؤتمر الذي يلي مؤتمر هلسنكي . ونأمل ان مؤتمر بلغراد سوف يضطلع بدور هام في دعم التعاون والتفهم الدولي على الصعيد الاقليمي .

ان حكومة بلادى تؤمن بسياسة الوفاق وبمفاوضات نزع السلاح ، مما يساهم في عملية ازالة التوتر الدولي . وفي رأينا ، أنه من الحكمة بمكان ان نتوقع احراز النجاح فيما يتعلق بنزع السلاح ، ولكن للأسف لم نلاحظ أى شيء من هذا القبيل ، وبالنسبة لأهم المفاوضات ، وأقصد بها مفاوضات سولت ومباحثات فينا فلم يحرز أى تقدم حتى الآن . انني اعلن ذلك واضيف ان حكومة بلادى تقدر تعقد المواضيع المرتبطة بها ، والجهود الدءوية التي تبذل لحمل هذه المشاكل في اطار عملية ازالة التوتر .

وازاء هذه الخلفية فما يشجعنا ان نلاحظ انه بعد توقف دام اربعة سنوات فأن الجهاز الاساسي للمفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح استطاع ان يقدم مشروع اتفاقية جديدة للحد من الاسلحة . وهو وان كان ضيق النطاق والمضمون الا أنه يحرم استخدام اسلحة الدمار الشامل التي يؤدى استخدامها الى آثار لا يمكن توقع مداها . وعلى هذا الأساس في رأى حكومة فنلندا أن هذا المشروع يستحق موافقة الجمعية العامة فبالاضافة الى قيمته كاجراء من اجراءات الحد من

التسلح فانه يزيد الدافع الى التفاوض والاتفاق اللذان يتوقعهما المجتمع الدولي كنتيجة للمفاوضات متعددة الاطراف التي تدور في مجال نزع السلاح . وبالرغم من أن حكومة بلادي سوف تتاح لها فرصة لابداء رأى أكثر تفصيلا فيما يتعلق ببند نزع السلاح خلال المناقشات التي ستدور في اللجنة الاولى ، ارجو ان تسمحوا لي ان أقول هنا بضع كلمات ، للتأكيد على الجهود التي تبذلها حكومة فنلندا للاضطلاع بهذه المهمة المشتركة لهيئة الامم المتحدة . وبما أننا نقدر الوحدة العضوية بين الوفاق السياسي ونزع السلاح حاولت حكومة فنلندا منذ بضع سنوات ان تزيد مساهمتها في جهود نزع السلاح بطريقة عملية في صورة عدد متزايد من العاملين ومن الموارد الاضافية . ومن الواضح ان مواردنا محدودة ، ولذلك فقد ركزنا جهودنا على مشاريع مختارة تتعلق بالرقابة على الأسلحة الكيميائية ودراسة المناطق الخالية من الأسلحة النووية ودعم الضمانات في اطار الاتفاقيات الموضوعة حتى الآن . لقد كان التجاوب لمبادراتنا مرض الى حد كبير الى الآن ، الأمر الذي يشجعنا على أن نمضي في تحقيق الاهداف المحددة .

ان احترام حقوق الانسان يحتل أهمية خاصة في مساعينا لاقرار العدالة في العالم . اننا نعلم بانتهاك حقوق الانسان الذي كثيرا ما يلفت انتباهنا . وحكومة بلادي تود ان تبذل تأييدها المطلق لهيئة الامم المتحدة في جهودها لمكافحة كل ما يمكن أن يؤدي الى انتهاك كرامة الانسان . ان الأسس العريضة لهذا العمل قد فصلت في الميثاق وفي الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، التي اصبحت سارية المفعول . ونأمل ان تثبت فاعليتها في اطار جهودنا لاحترام حقوق الانسان ، ولن يتحقق ذلك ، الا عن طريق تصديق أكبر عدد ممكن من الدول عليها . لقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة اننا نمر بمرحلة تغيرات جذرية في اقتصاديات العالم ، وقد تحددت اهدافنا بوضوح في قرارات الدورتين السادسة والسابعة الخاصتين للجمعية العامة . وهى تقضي باعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الذي وضع منذ مرحلة التصنيع التي بدأت منذ اكثر من مائتي سنة . ان النتائج الايجابية التي تحققت حتى الآن لازالت محدودة ، وبالرغم من ذلك فان هيئة الامم المتحدة قد سارعت الى الاضطلاع بهذه المهمة بغية ايجاد حلول قابلة للتنفيذ على اساس التفاوض على قدم المساواة بدلا من اتخاذ القرارات من طرف واحد .

وخلال الثمانية عشر شهرا ، المقبلة فان فكرة ايجاد حلول عن طريق التفاوض سوف يتم تجربتها . واني اشير الى مجموعة المفاوضات الخاصة بالسلع الاساسية التي سوف تجرى تحت اشراف مؤتمر التجارة والتنمية وهو المؤتمر الذي سيكون من شأنه انشاء صندوق مشترك لتمويل المخزون السلعي .

لقد أيدت فنلندا برنامج السلع المتكامل ، وفكرة الصندوق المشترك التي ظهرت بعد الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ومهما كانت اهمية مشكلة السلع في هذا الاطار ، فان مشكلة عبء الدين الذى تتحمله الدول النامية لا تقل اهمية . ويجب ان تحل هذه المشكلة بصورة عاجلة .

ان مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز ، الذى عقد في كولومبو - والذى كان من دواعي شرف حكومة بلادى حضوره كدولة مدعوة - يعتبر خطوة هامة في طريق التعاون الدولي من اجل التنمية الاقتصادية . لقد أيدت فنلندا ، مرارا وتكرارا ، تأييدها لفكرة الاعتماد على النفس التي ظهرت بعد المناقشات الاقتصادية التي دارت في مؤتمر كولومبو . ان التعاون بين الدول النامية ، في المجال الاقتصادي ، يستحق تأييد المجتمع الدولي ككل . ان حكومة بلادى تعتبر هذا التعاون استكمالاً للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بدلا من أن يعتبر حلا بديلا للحلول القائمة على مبدأ التكافل الدولي . اننا نرحب بالرغبة التي أبدت في كولومبو لمواصلة المناقشات بين دول الشمال والجنوب . ان حكومة بلادى قد تابعت ، باهتمام ، المفاوضات التي دارت في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس . وبالرغم من الصعوبات التي واجهت هذا المؤتمر ، فان حكومتي ما تزال تأمل في أن المفاوضات سوف تستأنف ، وهكذا تتم تكملة الجهود التي تبذلها الامم المتحدة ، بينما من المؤكد انه من صالح الدول تحقيق نجاح ملموس في اعمال هذا المؤتمر ، فمن الواضح انه ، في التحليل النهائي ، يتبين ان الامم المتحدة وحدها هي التي تستطيع ان تضيف صفة الواقعية على النتائج التي يتوصل اليها هذا المؤتمر .

يؤكد الامين العام في مقدمته لتقريره السنوى ، على ضرورة اعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة . وحكومة بلادى تشاركه شعوره بالقلق ، فمن غير المستصور بالنسبة لنا ، ان التغييرات التي تطرأ على اقتصاديات العالم التي نشهدها اليوم ، يمكن ان تتم دون مشاركة المنظمة الوحيدة التي اعترف فيها بمبدأ العالمية ، والمساواة بين الدول . لذلك ، فان الامم المتحدة يجب ان تكون مستعدة لمواجهة هذا التحدى الكبير ، عن طريق اعادة تنظيم قطاعاتها .

اننا ان نتطلع الى ما وراء المرحلة الحرجة التي نمر بها ، فاننا نهتم بالاقتراح الرامي الى بدء الاعداد للتعقد الثالث للتنمية ، مع تخصيصه لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان الاستراتيجية

الحالية قد خدمت المجتمع الدولي ، وما تزال المبادئ الواردة فيها قائمة ، خاصة وانها تأخذ في الاعتبار الحاجة الى ايجاد توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالإضافة الى دعم وتطوير مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان الاستراتيجية الجديدة يجب ان تعبر عن افكار هامة تظهر بعد اقرار الاستراتيجية الحالية في المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تعقد خلال السنوات العشر القادمة . ان نتائج هذه المؤتمرات يجب ان تضمن نصا وحيدا يعتبر هو الجزء الاساسي في معالجتنا لمشاكل الثمانينيات . وهكذا ، سوف نتبع الاسلوب المتكامل في مواجهة مشاكل التنمية التي اعتبرتها فنلندا ذات اهمية اساسية . وعن طريق تكريس اهتمامنا بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، فسوف نستطيع تحقيق هدفنا النهائي ، اي تحقيق التنمية الحقيقية والعدالة الاجتماعية والتقدم القائم ليس على المواجهة ، ولكن على التعاون .

السيد اندرسن ( الدانمرك ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اولا وقبل كل شيء ، اود

أن اتقدم بالتهنئة للرئيس اميراسنغ بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ونيابة عن وفد الدانمرك ، اود ان اؤكد لكم اننا واثقون تمام الثقة من انه سوف يترأس هذه المداولات بروح من الموضوعية والكفاءة . ونعدكم ببذل كل جهد ممكن لتمكين هذه الدورة من أن تجري اعمالها في مناخ بناء وواقعي ، كما سنبذل كل جهد ممكن لتجنب المواجهات الجديدة التي من شأنها أن تشكل في امكانيات الامم المتحدة واهدافها .

واننا لخرح بجمهورية سيشيل كعضو في الامم المتحدة ، ونتطلع الى التعاون مع هذه الدولة التي تعتبر العضو الخامس والاربعين بعد المائة في منظمة الامم المتحدة ، وان دخولها للامم المتحدة قد اقترب بنا خطوة اخرى من تحقيق الهدف الهام الا وهو تمثيل جميع شعوب العالم في هذه المنظمة العالمية .

وفي رأي حكومة الدانمرك ، ان على جميع الدول ان تتمتع بالحق في الانضمام الى الامم المتحدة ، وان تظل اعضاء في هذه المنظمة ، تمشيا مع نصوص ميثاقها . ولذلك ، فنحن نؤيد فكرة انضمام جمهورية انغولا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الاشتراكية . وازا جددت جمهورية كوريا طلبها الخاص بالعضوية فسوف نؤيد هذا المطلب ايضا .

ومن بين العديد من المشكلات الخطيرة التي تواجهنا ، فسوف اقصر حديثي على اربعة مشكلات ، وهي الموقف الخطير في افريقيا الجنوبية ، والحوار بين الشمال والجنوب ، ونزع السلاح ، والطريقة التي نتناول بها هذه المشكلة في هذه المنظمة ، وأخيرا موضوع الارهاب .

تلاحظ حكومة الدانمرك بارتياح الاعلان الذى أدلى به السيد ايان سميث منذ أيام ، والذى أعلن فيه قبوله للمقترحات التى عرضها عليه الدكتور كيسنفرس والتى تهدف ، الى تحقيق تسوية سلمية في زمبابوى ، وتحقيق حكم الأغلبية خلال عامين . ان قبول حكومة سميث لهـذـه المقترحات يمثل خطوة أولى الى الامام ، وآمل أن تكون هذه الخطوة ، خطوة حاسمة لانها تعطي املا في امكانية تحقيق السلام في زمبابوى ، والتغلب على التهديد ، أو على خطر اندلاع الحرب وسفك الدماء . ان هذا التطور أيضا يشير الى التقدم الذى يمكن أن يتحقق عندما تتضافر الدول الاعضاء بهذه المنظمة وتعمل جنبا الى جنب .

وفي هذا الشأن فاننى أود أن أشيد بالحكومة الامريكية لأنها ساعدت على تحقيق هذا التطور ، على أساس خطة وضعتها الحكومة البريطانية منذ أشهر قليلة مضت . واننى لعلنى ثقة من أن نفوذ الولايات المتحدة بالتعاون مع المملكة المتحدة يمكن أن يحقق التأثير اللازم للتوصل الى حل . وانه لمن واجب جميع الدول الاعضاء بالأمم المتحدة الان أن تساهم بكل طريقة ممكنة لتحقيق النجاح للمفاوضات الصعبة المقبلة .

ومع ذلك فاننى أود أن أقول أن التاريخ قد علمنا أن نكون متشككين فيما يتعلق بأى وعد لتحقيق التقدم في افريقيا الجنوبية وتحركها نحو تقرير المصير . وفي الماضى فان هذا التشكك كان له الكثير مما يبرره ، أما الان فان الحل الذى يجرى التفاوض بشأنه الان يعتبر غامضا في بعض جوانبه لاسيما بالنسبة لبعض النقاط الحاسمة فيه ، ومن الواضح تماما أن شعوب افريقيا تبدى بعض التردد في التخلي عن الضغوط التى تمارسها على نظام حكم الاقلية البيضاء ، وذلك قبل حصولها على الضمانات الضرورية التى تؤكد أن هذه المقترحات سوف تنفذ بنية صادقة .

واننا نناشد جميع المعنيين أن يعملوا بشكل بناء من أجل التوصل الى حل سلمي في هذه المنطقة . ودعوني أوكد لكم في هذا الاطار ، انه من الهمية بمكان أن تتحد الحركات الافريقية في زمبابوى ، كما أنه ينبغى عليها أن تتجنب اعطاء ايان سميث ، أية ذريعة بعدم المضي قدما في تحقيق حكم الاغلبية .

ان التطورات التى جرت في زمبابوى لاينبغي أن تجعلنا نغفل المشكلات الهامة الاخرى في افريقيا الجنوبية . ان مشكلة ناميبيا والفصل العنصرى لاينبغي أن تجمد . ان مشكلات المنطقة لن تحل

الا بعد أن تحصل ناميبيا على حريتها واستقلالها ، وبعد أن يتم التخلي عن سياسة الفصل العنصرى اللانسانية .

ينبغي على جنوب افريقيا أن تنهي بشكل مبكر احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وهو احتلال ادانتة الامم المتحدة ، واعلنت عدم شرعيته محكمة العدل الدولية . ان المجتمع الدولي ينبغي عليه أن يستمر في اغتنام كل فرصة ممكنة لكي يوضح أنه باسم السلام والعدالة فان جنوب افريقيا ينبغي عليها أن تنسحب من ناميبيا لكي تعطي لهذا البلد استقلاله ، ولتأكيد مشاركة سواها ومشاركة الامم المتحدة في هذه العملية تمشيا مع القرارات التي اتخذها مجلس الامن في هذا الشأن . ان الاعلان الذى اصدرتة لجنة الدستور في مؤتمر وندهوك في الشهر الماضى قد ورد فيه أن ناميبيا متأكدة من قدرتها على تحقيق الاستقلال في نهاية عام ١٩٧٨ . وان وحدة ناميبيا سوف تتم المحافظة عليها . ان آثار هذه القرارات لاتبدو واضحة ، ولذلك فمن المشكوك فيه ما اذا كانت هذه القرارات ستحقق أى تقدم حقيقي . ان فترة الانتقال حتى تحقيق الاستقلال على أساس مؤتمر وندهوك سوف تمهد الطريق فقط لتجدد الصراع ، لذلك ينبغي أن نوضح بشكل قاطع أن سواها وينبغي أن تلعب دورا كاملا في عملية تحقيق الاستقلال وانه ينبغي أن يسمح للامم المتحدة بحرية الوصول الى المنطقة للاشراف على هذه العملية . وينبغي أن تقبل جنوب افريقيا ناميبيا باعتبارها دولة تضم شعبا .

ان سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جمهورية جنوب افريقيا قد عبرت عن نفسها مرة اخرى في شكل سلسلة من الاعمال العنيفة والوحشية . ان الاضطهاد المنظم الذى تمارسه حكومة جنوب افريقيا ، والذي ينبع من فلسفة غير انسانية ، لا يمكن ان يشكل الاساس اللازم لمجتمع قوى . ان الاحداث التي جرت في سويتو قد بينت أن الاقلية البيضاء مستعدة للجوء الى العنف الذى لا حد له من اجل المحافظة على موقفها المتميز على حساب السكان الافريقيين . ان هذه الاحداث تبين أيضا ان السكان الافريقيين لا يمكن أن يتعرضوا لمزيد من الضغوط ، وأن هذا الشعب مستعد للنضال دفاعا عن حقوقه .

وفي مواجهة هذه التطورات الخطيرة فاننا ندعو مجلس الامن أن يسعى الى التوصل لاتفاق حول سياسة فعالة لتطبيق العقوبات . وانني أناشد جميع الدول الاعضاء في هذه الجمعية

أن يفتنموا أية فرصة للعمل من أجل تنفيذ التدابير اللازمة بسقضي الفصل السابع من الميثاق . وفي هذا الاطار فاني اشير الى موافقة دول الشمال على وضع حظر تام على تصدير السلاح . ومهما يكن ما قيل عن تأييد حركات التحرير في افريقيا ، فان هذا القول لن تكون له قيمة طالما ظل حكم الاقلية يزود بالاسلحة التي تمكنه من الاستمرار في سياسته غير الشرعية .

وفي اطار الدورة الحالية فان هناك مثالا محمدا خاصا بسياسة الفصل العنصرى ، يمكن أن يذكر في هذا الشأن . ان ما أفكر فيه هو مسألة ترانسكاى ، ان ترانسكاى لا تواجه المتطلبات اللازمة لتكوين الدولة ، بل انها مجرد انعكاس لسياسة البانتوستانات التي تتبعها جنوب افريقيا ، لذلك فنحن غير مستعدون للاعتراف بالترانسكاى كدولة ذات شعب ، وانه لمن دواعي سرورنا أن العديد من الدول هنا تشاركنا هذا الرأى . ان الرفض الدولي الواسع المدى لقيام جنوب افريقيا بتشويبه مفهوم الاستقلال يعتبر أمرا على جانب كبير من الاهمية ، من اجل المحافظة على الضغوط الدولية التي تمارس ضد هذا النظام العنصرى .

ان جميع دول العالم ينبغي أن تسهم بشكل بناء في التوصل الى حلول لمشكلات افريقيا الجنوبية .

ونحن من جانبنا ، كما اوضح السيد وزير خارجية هولندا الذى تحدث نيابة عن المجتمع الاوروبى ، مستعدون للانضمام لمثل هذه المساعي أو الجهود . وقد اتبعت الدانمرك هذه السياسة ، واتبعها ايضا غيرها من دول الشمال لعدة سنوات ، وقد تم التعبير عنها بشكل واضح في البرنامج المكون من خمس نقاط ، والوارد في البيان الذى صدر بعد اجتماع وزراء خارجية دول الشمال في كوبنهاجن في الشهر الماضى .

ومع ذلك فان العالم الخارجى لا ينبغي أن يحاول بآية طريقة من الطرق فرض أى حل من الحلول . ان ما يواجهنا هو مشكلات افريقية ولا بد من ايجاد حلول افريقية لهذه المشكلات . والنقطة الثانية بالنسبة لمحادثات الشمال والجنوب تتمثل في أن العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية تعتبر من المسائل التي ركزت عليها الجمعية العامة بشكل متزايد خلال الاعوام القليلة الماضية .

ومن بين المنجزات الهامة التي حققتها الجمعية العامة الموافقة على مجموعة من الخطوط الارشادية الشاملة لتحقيق التقدم في المستقبل وذلك خلال الدورة الخاصة السابعة .

ونحن نعتبر الان في مرحلة مبكرة من عملية مفاوضات طويلة تستهدف تحقيق نظام اقتصادى دولي اكثر انصافا .

ان حكومتى تفهم مطالب الدول النامية ونحن نفهم أيضا السبب الذى يدعو الى نفاذ صبرها . كما اننا ندرك طبيعة والحاح المشكلات التى تواجهها ، الا انه لا يمكننا أن نخفي انه هناك انقساما في الرأى بين الدول الاعضاء في هذا الشأن . ولا ينبغي علينا أن ننكر أن هذه المفاوضات سوف تكون صعبة ، ومع هذا فاننى مقتنع بأن التقدم الحقيقى أمر ممكن تحقيقه ، اذا ماتعاونت جميع الاطراف المعنية في اظهار الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى التوفيق . ان المواجهة سوف تؤدى فقط الى تأجيل التغييرات الضرورية التى ينبغى اجراؤها في النظام الدولي الحالى . ان الحلول الدائمة للمشكلات التى تواجهها الدول النامية لا يمكن التوصل اليها الا عن طريق التعاون .

وفي مؤتمر الاونكتاد الرابع الذى عقد في نيروبي نجحنا في وضع خطة تفاوضية بشأن البرنامج المتكامل للسلع . وينبغي علينا الآن ان نعمل على اساس النتائج التي تحققت في هذا المؤتمر . وان هدفنا ينبغي ان يتلخص في أن نحقق للدول النامية دخلا مرضيا واكثر استقرارا من صادرات سلعها .

ان دخل صادرات السلع يعتبر على جانب كبير من الاهمية بالنسبة لمعظم الدول النامية . ولكن ، ينبغي علينا ايضا ، في مجال مفاوضات السلع ، ان ندعم جهودنا الى تستهدف تنويع اقتصاديات الدول النامية . وينبغي علينا ان نكثف العمل ، الذى يجرى بالفعل في مختلف المنظمات سواء داخل او خارج الامم المتحدة ، في مجالات مثل التجارة والتصنيع والتكنولوجيا . وكثيرا ما قيل ان عملية بناء مجتمع دولي جديد تتطلب عقلية جديدة في الدول المتقدمة . وان هذا امر حقيقي ، ولكن من الحقيقي ايضا ان بناء هذا المجتمع يتطلب ايضا عقلية جديدة في الدول النامية ذاتها .

ان الدول المتقدمة سوف يكون عليها ان تقبل اجراء تغييرات في هيكل الاقتصاد الدولي ، وهي تغييرات قد تكون ضد مصالحها ، وينبغي عليها ان تقبل ظهور تقسيم دولي جديد للعمل بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ومن جهة اخرى ، فان الدول النامية عليها ان تسلم بان التكافل الاقتصادى العالمى المتزايد سوف يضيف الى المسؤوليات التي تتحملها تجاه الاقتصاد الدولى .

ولقد مر عام واحد منذ ان اتخذت الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة قرارا بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى . وقد تكون هناك تفسيرات مختلفة للنتائج التي تحققت حتى الآن ، ولكنني اعتقد اننا قد وصلنا الى الطريق المؤدى الى خلق نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة ، ولا يوجد حل بديل عن مثل هذا التطور .

وفي هذا السعي من اجل نظام اقتصادى دولى جديد ، فان الحاجة لزيادة معونات التنمية امر لا ينبغي اغفاله . ان الحاجة لمعونات التنمية هي مشكلة ستظل قائمة معنا لمدة طويلة . ان الدانمرك قد زادت باستمرار معونتها الخاصة بالتنمية . اننا قد قررنا ان نحقق الهدف الخاص بالمساهمة بنسبة ٠.٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي في نهاية هذا العقد . وللأسف

فان بعض الدول - ولن اذكر اسماؤها - التي يمكنها ان تحقق هذا الهدف ، مازالت متخلفة عن تحقيقه .

ان الهدف من المعونة ينبغي ان يتلخص في تشجيع النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والاستقلال السياسى . وفي هذا الجهد ينبغي علينا ان نركز على اشد الدول فقرا من بين الدول النامية . وسوف نسعى لتحقيق هذه الغاية الى اقصى حد عن طريق المنظمات الدولية في عملية تخطيطها للمعونة المتعددة الاطراف .

وفي الوقت ذاته ، فمن الاهمية بمكان الا ننسى ان هناك نظاما للمعونة المتعددة الاطراف قد تم تكوينه في اطار الامم المتحدة . ولكن هذه المنظمة قد واجهت صعوبات مالية جمة خلال السنوات الاخيرة . ولو ان جميع الدول الاعضاء القادرة على ان تفعل ذلك كانت مستعدة بالفعل لزيادة مساهماتها في برنامج الامم المتحدة للتنمية ، فسوف يكون من الممكن استئناف المحاولة الخاصة بتنفيذ هذا البرنامج . واذا نجحنا فقط في الدعم المالى اللازم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، سوف يكون من الممكن المحافظة على تماسك نظام الامم المتحدة للتنمية ، وبذلك نزيد من امكانيات قيام هذه المنظمة بدور اساسى في خلق نظام اقتصادى دولى جديد .

والآن ، اود ان اتحول الى الموضوع الرئيسى الثالث ، وهو موضوع نزع السلاح ، الذى ما زال يعتبر من الاهداف الاولى التى تسعى اليها نشاطات الامم المتحدة والذى يحظى باهتمام كبير من كافة الدول ، ولاسيما الموضوعات الخاصة بنزع السلاح النووى . ان الدانمرك ترغب حارة في تأييد الجهود الرامية الى الحظر الشامل للتجارب النووية على ان يصحب ذلك نظام فعال خاص بالتثبت والتأكد . ونحن نلاحظ بارتياح التقارب الذى حدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى في هذا الشأن .

ومن الواضح اننا ينبغي ان نأخذ في الاعتبار المشكلات المتعلقة بالتفجيرات النووية السلمية . وان هذا لا يجعل من الاسهل وضع اتفاقية خاصة بحظر شامل للتجارب النووية ، ولكن في هذا المجال ، نحن نأمل أن يكون هناك اساس افضل للعمل عندما تنتهي وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا من عملها .

وفيما يتعلق بمنع انتشار الاسلحة النووية ، فانه لمن دواعي سرورنا ان نلاحظ ان اليابان قد صدقت على معاهدة منع الانتشار . وان تصديق اليابان يشكل دعما هاما لهذه الاتفاقية لأن قيمة هذه المعاهدة تعتمد على مدى تمسك الدول بها ، ولا سيما تلك الدول التي تملك تكنولوجيا نووية متطورة .

ان التركيب الذى تم التوصل اليه في لندن بين عدد من الدول الهامة ، والذى يستهدف زيادة الاشراف على تصدير المواد النووية . فان هذا يمثل خطوة ايجابية اخرى . وانني اود ايضا ان اذكركم بانه في الاعلان النهائي لمؤتمر استعراض معاهدة انتشار الاسلحة النووية ، أعرب هذا المؤتمر عن تأييده التقاطع للعمل الذى تقوم به وكالة الطاقة الذرية الدولية ، واوصى بمزيد من الدعم لهذه الوكالة وتوسيع نطاقها . ويبدو لي ان هذه اللحظة ، هي اللحظة المناسبة لكي نذكر ما قاله المدير العام للوكالة في المؤتمر العام لهذه المنظمة منذ ايام . وهناك شرط هام بالنسبة لتسليم الاسلحة النووية يستهدف ان الدول المتلقية او المستقبلة لهذه المواد ينبغي ان تقبل الضمانات التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق ببرنامجهما النووى الكامل .

اذا طرحنا هذه الملاحظات جانبها ، ينبغي علينا ان نعترف بان صورة الموقف الخاص بنزع السلاح تعتبر صورة قاتمة .

ان سباق التسلح ما زال مستمرا ومتزايد السرعة ، وهو يتطلب موارد واسعة النطاق كان من الممكن استغلالها لتحقيق ظروف معيشية افضل للبشرية .

ومن الطبيعي ، ان نتساءل ما اذا كان يمكن للامم المتحدة ان تفعل في مثل هذا الموقف .

اننا خلال هذه الدورة ، سوف نبحث مرة اخرى عددا كبيرا من البنود المدرجة في جدول الاعمال فيما يتعلق بمجال نزع السلاح . وان الموافقة على عدد من القرارات لا يعني في حد ذاته التوصل الى نتائج مشجعة . ان مزيدا من التركيز على المشكلات الرئيسية والاقتراحات العملية الخاصة بنزع السلاح ، بطبيعة الحال ، يمكن ان يضيف شيئا من الكفاءة والحركة لعملنا ، وهي جوانب للأسف يفتقر اليها هذا العمل في المستقبل .

ان الحكومة الدانمركية تقدر المبادرة التي طرحتها في الجمعية العامة في العام الماضي لدعم

دور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح . ونحن نعتقد انه ينبغي ان يبذل جهد اكبر في الاعداد لمناقشة موضوعات نزع السلاح امام الامم المتحدة . وفي الوقت ذاته نحن نعرف ان الارادة السياسية للدول الاعضاء للمساهمة في تحقيق هذا الهدف سوف تظل العنصر الحاسم .

ان فكرة عقد دورة خاصة للجمعية العامة لمناقشة موضوعات نزع السلاح ينبغي ان نفكر فيها بعناية واذ اتم الاعداد لهذه الدورة الخاصة لتحقيق نتائج حقيقية فان الحكومة الدانمركية سوف توافق على هذه الفكرة . ولكننا نأسف اذا ما تحولت هذه الدورة الخاصة الى منبر للدعاية .

انني لوائح ان الأمم المتحدة في حد ذاتها لا يمكنها حل هذه المشكلات ، ولكن عن طريق اتخاذ نظرة واقعية تجاه هذه المشكلات وبتعزيز الجهود على المشكلات الرئيسية ربما أمكننا أن نتوصل الى تحقيق مزيد من الاحترام للجهود والمحاولات التي نبذلها في هذا المجال ، وممارسة نفوذ أكبر على هؤلاء القادرين على تحقيق التوصل الى حلول لهذه المشكلات .

لقد كرست معظم حديثي لمشكلات سياسية ثلاث على جانب كبير من الأهمية والالاحاح بالنسبة لهذه المنظمة ، وبالنسبة لنا جميعا ، وانني أود أن أختتم حديثي ببعض الملاحظات الخاصة بموضوع حقوق الانسان ، وموضوع منع الارهاب الدولي .

ان الارهاب الدولي باعتباره أداة سياسية قد أصبح من الملاح السبيطة التي تحكم المناخ السياسي في الأعوام الاخيرة ، وأن مجموعات السكان التي تشعر بخيبة الأمل قد حاولت أن تنسفن مطالبها عن طريق أخذ الرهائن ، وعن طريق قتل المدنيين الابرياء ، ولقد أصبح هذا الاسلوب جزءاً لا يتجزأ من حياتنا خلال السبعينات من هذا القرن .

لذلك فنحن نرحب بعزم المانيا الاتحادية أن تقدم بنداً جديداً في جدول الأعمال يتعلق بالتدابير التي تتخذ لمنع أخذ الرهائن ، والاقتراح الخاص بوضع معاهدة في هذا الشأن . ان المبادرة التي قامت بها جمهورية المانيا الاتحادية تستحق التأييد العريض ، وحيث أنها تقتصر على جانب انساني خالص من جوانب الارهاب الدولي ، ولأنها تتجنب الدخول في أي مناقشة فيما يتعلق بتعريف الارهاب ، ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي ليس معدداً في الوقت الحالي لمثل هذه المناقشة ، فان هذا الاقتراح الذي تقدمت به المانيا ينبغي أن يحظى بتأييد جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

لقد لاحظنا بأسف أن الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوعات حقوق الانسان قد أصبحت غير مرضية على الاطلاق في الأعوام الأخيرة ، ان هذا الموضوع الخطير قد أصبح يستغل بشكل متزايد لتحقيق أغراض سياسية . ان حماية حقوق الانسان ينبغي أن تكون حماية عالمية ، وان انتهاك حقوق الانسان ينبغي أن يدان في أي مكان يقع فيه ، وفي أية لحظة يقع فيها .

ان حكومة الدانمرك سوف تواصل جهودها من أجل دعم احترام حقوق الانسان وسوف تعمل بنشاط من أجل القضاء على التعذيب وغيره من وسائل امتهان كرامة الفرد . ان دور الأمم المتحدة في

محااربة انتهاك حقوق الانسان في كافة انحاء العالم هو دور ينبغي تدعيمه ، وهناك مرحلة هامة من مراحل عمل الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الاحترام لحقوق الانسان تم التوصل اليها في مطلع هذا العام ، عندما دخل الى حيز التنفيذ العهدان الخاصان بحقوق الانسان ، وهناك البروتوكول الاختياري الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يتناول الشكوى التي يتقدم بها الأفراد عن انتهاك حقوق الانسان ، قد دخل حيز التنفيذ هذا العام ، ولكننا لاحظنا أن هناك عددا قليلا من الدول قامت بالتصديق على هذا البروتوكول ، ونحن نحث كافة الدول التي لم تنضم بعد الى هذه الاتفاقيات الثلاث أن تفعل ذلك دون ما تأخير .

ان العمل الذي يقوم به المفوض السامي للاجئين ينبغي أن يواجه بالتأييد ، وأن تعطى له كافة التسهيلات في كل جزء من أجزاء العالم عن طريق الحكومات المعنية .

ان المشكلات التي تواجهنا تعتبر مشكلات متعددة ، ومشكلات صعبة ، وفي سعينا للتوصل الى حلول لتلك المشكلات فاننا نجد أمانا أن الأمم المتحدة منظمة فريدة ، وفي اطار هذه المنظمة فان هناك ١٤٥ دولة تسعى في محاولة مشتركة لحل المشكلات والقضاء على النزاعات في العالم . وانا امكنا أن ننجح في هذه المهمة فمن الضروري بالنسبة لنا أن نحترم المبادئ المحددة في ميثاق هذه المنظمة .

اننا لا نريد أن نؤكد الناحية الشكلية في هذا الشأن ، ولكن منظمة من هذا القبيل لا يمكنها أن تعيش مالم تكن قواعد اللعبة محترمة ، تراعيها كافة الدول الأعضاء .

ومن جهة أخرى فينبغي علينا أن ندرك أن هذه المبادئ ينبغي أن تطبق بشكل يتماشى مع العصر ، ومن الأهمية بمكان أنه في الاطار الحالي فان منظمنا ينبغي أن يتم تكييفها بشكل مستمر ، وشكل بناء مع الظروف الجديدة القائمة في هذا العالم المتغير .

ان هذه الوثيقة موجودة معنا ودعونا نبين أن لدينا الارادة السياسية التي تمكننا من استخدا هذه الوثيقة .

السيد ماوري كيكي ( بابوا غينيا الجديدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : منذ البداية أود

أن أهنيء السيد أميراسينغ ، على انتخابه لشغل هذا المنصب الرفيع كرئيس للجمعية العامة . وانني لأعلم أنه سوف يضطلع بمسؤوليات كبيرة خلال الأسابيع المقبلة ، ووفدنا يثق ثقة تامة في قدرته ، ونحن على يقين من أن هذه الدورة تحت رئاسته سوف تحقق كامل النجاح .

( السيد ماوري كيكبي ،  
بابوا غينيا الجديدة )

و بمناسبة قبول بابوا غينيا الجديدة كعضو في هذه المنظمة في شهر تشرين الأول / أكتوبر ،  
١٩٧٥ أعلن رئيس وزراءنا السيد سومارى أن حكومتنا تعطي الأولوية لرفاهية شعبنا ، ولا يزال هذا  
قائما حتى اليوم ، اننا نرغب في تحقيق التقدم في ظل السلام والأمن ونذكر أنه لبلوغ هذا الهدف  
يجب أن نثبت وجودنا في الشؤون الدولية .

اننا نلتزم بزيادة التكافل بين جميع اعضاء هذه الاسرة ، أسرة الأمم ، ونرى في هذه المنظمة ،  
وفي وكالاتها والهيئات المتفرعة منها الأمل الأساسي للعالم الثالث ، وفي هذا الاطار نود أن نرحب  
بالأعضاء الجدد في هيئة الأمم المتحدة وخاصة جمهورية سيشيل . وتأمل بابوا غينيا الجديدة أيضا  
أن ينظر بتعاطف الى الطلب المقدم للانضمام الى عضوية هذه المنظمة من فييتنام وانغولا .  
هذه هي المرة الثانية التي تحتل بابوا غينيا الجديدة مكانها في هذه الجمعية . انه لمن  
دواعي الفخر بالنسبة لنا أن ينقضي العام الأول الذي تمتعنا فيه بالاستقلال . كما نشعر بالفخر  
لكوننا حققنا ذلك بنجاح ، ولانه بإمكاننا ابلاغ هذا المحفل الدولي اننا قد ابقينا على الدفعة نحو  
التنمية والعدالة الاجتماعية ، تلك الدفعة التي بدأت قبل استقلالنا . لقد طورنا وحافظنا على الأمانة  
التي سلمها لنا مجلس الوصاية .

( السيد ماورى كيكسي ،  
بابوا غينيا الجديدة )

ان السنة الاولى لممارسة بابوا غينيا الجديدة سياستها الخارجية المستقلة قد بررت اختيارنا لما نسميه مبدأ " العالمية " .

ان مبدأ " العالمية " الذي تمارسه بابوا غينيا الجديدة ليس مفهوماً على النحو الصحيح من اصدقائنا ، ان كثيراً ما يخلط بينه وبين مبدأ عدم الانحياز الذي يشبهه بكل تأكيد ، وان كان يختلف عنه في مجالات عديدة هامة . ان العالمية تعني بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة سلوك طريق الوسط دون الانحياز لاية ايدولوجيات سياسية او معتقدات او نظم حكم . اننا نرى في العالمية سياسة متزنة لا تؤدى الى اية عداوات بيننا وبين الدول الاخرى ، انها لا تعني عدم التحرك ولكنها سياسة فعالة واثباتية ، لقد اقامت بابوا غينيا الجديدة علاقات دبلوماسية مع كافة الدول الكبيرة والصغيرة على قدم المساواة . ويسعدنا ان توجد علاقات دبلوماسية بيننا وبين دول لها نظم سياسية مختلفة ومواقع جغرافية مختلفة ، لقد اقمنا علاقات مع جمهورية كوريا ومع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على اساس من المساواة .

ان المجال الوحيد الذي لا تنوى حكومة بابوا غينيا الجديدة ان تتبع فيه طريق العالمية هو ما يتعلق بنظم الحكم التي تمارس التفرقة العنصرية ، لانها سياسة غير مقبولة لنا . ان حكومة بابوا غينيا الجديدة لم تعترف بأية دول تمارس هذه السياسات ولم نقم معها اية علاقات او معاملات . اننا نؤيد عمل لجنة تصفية الاستعمار التي تعمل على منح كافة الشعوب حق تقرير المصير وفقاً لميثاق هيئة الامم المتحدة .

ولقد ذكرت من قبل ان بابوا غينيا الجديدة قد اعترفت بحكومتها الشمالية والجنوبية ، ولضمان امن المنطقة التي نعيش فيها في المستقبل ، فاننا نود ان تبدأ هاتان الحكومتان حواراً بينهما يؤدي الى ايجاد حل سلمي للوضع الصعب الراهن ، كما نود ان نرى هاتين الحكومتين ممثلتين في هيئة الامم المتحدة كدول ذات سيادة .

ان بابوا غينيا الجديدة من الناحية الجغرافية قريبة من جزيرة تيمور التي جرت فيها احداث مؤسفة خلال هذا العام ، وكدولة مجاورة شعرنا بالقلق لهذه الاحداث التي تابعتها عن قرب . لقد أيدنا فكرة تصفية الاستعمار تحت اشراف هيئة الامم المتحدة ، ولكن بابوا غينيا الجديدة وهي دولة صغيرة دخلت مؤخراً حلبة السياسة الدولية ، وبالتالي لم يكن في وسعها ان تؤثر على الاحداث في

( السيد ماورى كيكى ،  
بابوا غينيا الجديدة )

تيمور بطريقة او باخرى . لذلك فان بلادى لم تلعب دورا ايجابيا في تسوية الاوضاع في تيمور ، ولكن يحدونا الامل في ان تكفل لشعب تيمور حقوقه وحرية وفقا لما جاء في ميثاق هيئة الامم المتحدة . لقد راقبنا من بعيد مشاكل الشرق الاوسط ونود ان نشي على هيئة الامم المتحدة للجهود التي تبذلها لاجاد حل سلمي .

لقد ذكرت من قبل ان حكومة بلادى تولي الاولوية لرفاهية شعبنا . لقد وصلنا الى مستوى منخفض في التنمية الصناعية حتى الان ويأتي دخلنا من التصدير من بيع السلع الولىة . ان طبيعة اقتصادنا تجعل التقلبات الكبيرة في اسعار هذه السلع في الاسواق الدولية ذات اثر بالغ بالنسبة للتخطيط الاقتصادي ، ونعلم اننا لسنا وحدنا في هذا الشأن فان هناك دولا اخرى تعاني من آثار الركود العالمي الحالي . ويوسمي ان اقول ان من يعاني من هذه الاثار هي دول العالم الثالث التي تعتمد الى حد كبير في دخلها على بيع السلع الولىة ، وفي هذا الاطار ، فان حكومة بلادى تؤيد الجهود التي يبذلها امين عام مؤتمر التنمية والتجارة لاجاد تغييرات هامة في النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

ان مؤتمر نيروبي الاخير كان بداية مرحلة جديدة ذات اهمية قصوى في العلاقات بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المضارة اقتصاديا . ان الاقتراحات التي قدمت سوف تكون لها آثار بعيدة بالنسبة لدول العالم الثالث . ان بابوا غينيا الجديدة بصفتها دولة مكونة من جزر ودولة نامية تشعر بالارتياح للاهتمام الذي اولى لمشاكل الدول الاقل تقدما والدول غير الساحلية والمكونة من جزر . اننا نؤيد ونرحب بالقرار الصادر في نيروبي المتعلق بتنويع وتوسيع نطاق السلع المصنعة وشبه المصنعة التي تنتجها الدول النامية ، كما نرحب بالقرار رقم ٩٣ ( د - ٤ ) الخاص ببرنامج السلع المتكامل ، ولكن يجب علينا الاشارة بحذر ، كما يحدونا الامل في الا يثبت الزمن ان هذه البرامج كانت طموحة اكثر من اللازم ، وانها نتيجة لذلك سوف تدفن وتبقى حبرا على ورق .

واننا لنهتم بصفة خاصة باحد مظاهر التعاون الدولي الذي بدا في محاولة المؤتمر الثالث لقانون البحار عند معالجة الامور المتعلقة التي اوكلت اليه . ان قلقنا ليتزايد لكون المؤتمر لم يتمكن حتى الان من تحقيق اية نتائج ، ولقد شاركت بلادى مشاركة فعالة في هذا المؤتمر ، ولا زالت متمسك بهدف وضع اتفاقية تكون مقبولة بصورة عامة .

( السيد ماوري كيكى ،  
 بابوا غينيا الجديدة )

ولكننا لا حظنا انه في حالة عدم وضع اتفاقية فان الدول الاقوى هي التي سوف تتمكن من اتخاذ المبادرة في تحديد ممارسات الدول ، وفي مثل هذه الظروف ، فان الدول الاصغر كبابوا غينيا الجديدة لن تجد امامها حلا لحماية مصالحها الا العمل على تأمين سلامتها عن طريق الترتيبات الالقليمية .

وما من شك في ان هذا هو البديل الثاني ، ولكنه ليس بالبديل الا مثل بالنسبة لنا او بالنسبة للبشرية . وما من شخص يتوقع فشل المؤتمر الا ويشعر بالجدع فيما يتعلق بمستقبل كل من يتأثرون بطريقة استخدام المحيطات ، وهذا يعني جميع الامم الممثلة هنا في هذه الجمعية .  
 واخيرا هل لي ان اكرر تمسك حكومتي بالحفاظ على السلام في منطقتنا وفي العالم . ان حكومتي تتمسك بشدة بفكرة اعلان المحيط الهادى منطقة خالية من الاسلحة النووية ، ونؤيد دول منطقة المحيط الهادى في المناداة باصدار مثل هذا الاعلان . ان حكومتي تشيد بعمل هذه المنظمة ووكالاتها والهيئات التابعة لها بالدعوة الى المبادئ الواردة في الميثاق .

السيد خيمينيز ( الجمهورية الدومينيكية ) ( الكلمة بالاسبانية ) : اسمحو لي أن تكون كلماتي الأولى موجهة للاعراب عن تهاني وفدنا للجمعية العامة إذ انتخبت السيد أميراسنغ لرئاسة هذه الدورة التي يحفل جدول أعمالها بعدد من القضايا الكبرى. واننا لعلى يقين من أنه رجل حكيم ، وعلى جانب عظيم من الكفاءة ، كما واننا على ثقة من أن تجربته العظيمة المقترنة بالحكمة ، سوف تمكننا من الوصول الى الهدف الذي نسعى اليه من أجل حل المشكلات المشتركة ، ومن أجل احراز النتائج التي سوف تتمخض عنها مداولاتنا . ويحدونا الأمل في أنه استلهاما من القيم التي يمثلها ، فاننا سوف نتمكن في نهاية هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، من احراز تقدم محسوس وملحوس ، ومن التعرف على الاسباب التي حالت دون التوصل الى انتهاج سياسة فعالة تقوم على التفهم ، والصدقة ، اللتين ينبغي أن تقوما بين الشعوب . اننا نحرص على أن نعرب عن تهانينا الحارة الى السيد غاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبرغ ، ووزير خارجيتها ، لاقتداره ، وحكمته ، وبراعته في توجيه أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وتحرص حكومتي كذلك على أن تعبر عن امتنانها الكامل للسيد كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة ، الذي استطاع أن يخدم باخلاص مبادئ هذه المنظمة ، وأن يبذل جهودا دؤوبة من أجل تحقيقها . ويحرص وفد الجمهورية الدومينيكية كذلك على أن يهنئ جمهورية سيشيل التي استحققت بجدارة دخولها في منظمة الامم المتحدة . وان هذه التهاني أتوجه بها كذلك باسم حكومتي ، وباسم شعب الجمهورية الدومينيكية ، الى حكومة وشعب الجمهورية الفتية في سيشيل ، وكذلك الى وفدها الدائم في الامم المتحدة ، الذي يسعدنا أن نعمل معه خلال هذه الدورة .

اننا الان في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، انها تجتمع في وقت يواجه فيه اقتصاد البلدان النامية - مثل اقتصادنا - ظروفًا صعبة وينبغي أن تجد لها حلاً موفقة عما قريب . ان مما يدعم آمالنا تلك المثل العليا التي نادى بها مؤسس جمهوريتنا جوان بالبو دوارتو ، والمعروف بيننا " بمسيح الحرية " من أجل تحقيق رفاهية الانسان ، ومن أجل تحقيق العدالة لكافة افراد البشر ، ومن اجل اقامة أمة جديدة من دول القارة الامريكية ، يكون هدفها الاسمي هو الحرية والكرامة .

اننا نعلم جيدا أن كافة المسائل التي تتناولها هذه الدورة بالبحث ، لها أهمية قصوى وحيوية ، ولكننا لانستطيع أن نتملص من ضرورة التصدي للمشكلات التي يطرحها سوق السكر ، وتقلبات الاسعار ، التي تشكل تهديدا للتعايش بين الامم ، بل وعلى بقاء دولتنا ذاتها . ولهذا السبب فاننا سوف نقصر افكارنا في هذا الصدد حول هذه الموضوعات .

ان فكرة اقامة نظام أمن جماعي ما انفكت تشغل اهتمام الامم المتحدة . في حين أنه ليس من المبالغة أن نقول ان هذا النظام له مبرراته الكبرى ، لاسيما وأن للدول الاعضاء الوسائل الكفيلة باقامة مثل هذا النظام ، الذي سوف يعمل على ازدهار السلام ، وعلى ابعاد شبح الحرب . اننا نعلم جيدا أن هناك عقبات كبيرة بالنسبة لقيام جهاز من هذا النوع بسبب الصعوبات والخلافات التي تنتج عن الركود الذي يخلق مناخا مضادا مما يجعل تحقيق مثل هذه الفكرة أمرا صعبا . ومهما كان تعقد المشكلة فلا بد من أن نبحثها من جميع زواياها . ولا سيما من زاوية الاقتصاد الدولي .

وهناك كذلك أسباب اخرى لا بد من الاعتراف بها وهي أن الامن الجماعي يعد أمرا مستحيلا دون الامن الاقتصادي ، ذلك لان نفس الاسباب تؤدي الى نفس النتائج . ان عدم الامن الاقتصادي يؤدي الى عدم الامن الاجتماعي من الناحية السياسية واذ امكن التوصل الى تحقيق ما نهدف اليه في المجال الاول فاننا بالتالي قد نستطيع أن ندرأ أخطارا قد يؤدي اليها عدم الاستقرار السياسي .

ومما لا شك فيه أن التوتر القائم في الناحية السياسية لا بد أن يؤدي بالتالي الى توتر في الناحية الاقتصادية . ان هذه الافكار تدعو بلادى الى تأكيد اهمية ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، ولا ينبغي أن نكتفي في هذا الصدد بمجرد اصدار البيانات التي تظل غير فعالة وحبرا على ورق ، دون أن نتصدى للاسباب التي أدت الى اعلانها .

أما فيما يتعلق بالاضطرابات التي تتعرض لها أراضي بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فانها تشير الى أن ظهور العنف بصورته غير الانسانية قد عرف أبعادا كبيرة جدا . ولا يمكن أن ننكر أن هذه الوقائع لها انعكاسات سلبية على المستوى العالمي ، وهذا الامر ينطبق على اختطاف الطائرات التي تعرض للخطر حياة الكثير من الأبرياء . واحتجاز الرهائن دون شك هو احدى المظاهر البشعة لاعمال العنف .

والآن لقد امتد نطاق تكرار مثل هذه الاعمال البشعة الى حد كبير ، حتى منطقة امريكا اللاتينية ، حيث أنشأ وضعاً شاذاً يهدد أمن الافراد والأمينين . ولا يأخذ القائمون بكل هذه البشائع في الاعتبار ، ان الضحايا من الابرياء ينبغي أن يكونوا بمنأى عن مثل هذه الاعمال البشعة . وبالنسبة لهذا الموضوع الخاص بالتوتر الدولي ، أود أن أقول ، ان الصكوك الدولية الموضوعة في هذا الصدد ، لا تكفي للتصدي لمثل هذه المشكلة التي تجتاح العالم كله .

لقد أتاحت الفرصة للجمعية العامة ، منذ سنوات مضت ، أن تركز على هذا الموقف الخطير الذي نجتازه اليوم . وقد كانت الصيغ التي تم اتخاذها محافظة ، لدرجة أنه يمكن القول معها بأنها كانت - الى حد كبير - السبب في الآفة التي نجابهها اليوم ، والتي لا نستطيع أن نجد لها حلاً . ويتطلب تواتر مثل هذا النوع من العنف في كافة مناطق العالم ، أن نبحث تلك القضية بصورة متعمقة ، ومن ثم لا بد من ظهور صكوك دولية جديدة ذات قوى عملية أكبر ، من اجل كبح جماح العنف والارهاب بصورة عامة ، ومن أجل خفض عمليات اختطاف الطائرات والاستيلاء على الرهائن ، وكل مانعته من اشكال العنف والارهاب . وذلك قبل ان تسفر مثل هذه الاعمال عن قيام حروب عالمية جديدة .

ولا ينبغي أن نبالغ في ضرورة اعطاء أولوية لانشاء جهاز وقائي وتصحيحي لهذه الوقائع التي أشرنا اليها ، والتي كانت من قبل ، موضع دراسة الجمعية العامة . وينبغي أن يكون العمل الوقائي متمثلاً في وثيقة تطبق على حالات أخرى سبق أن أشرنا اليها . واننا نرى ، أن الوقت قد حان ، لأن نعتزف بأن الارهاب يعد مخالفة للقانون العام ، ومن ثم فلا بد أن يعاقب مرتكبه مثلما يعاقب مخالفو القانون العام ، كما لا بد أن يعاقب أولئك الذين يقومون باختطاف الطائرات ويستولون على الرهائن . الخ . ومن الملح بمكان ، أن نؤكد على الاعتراف ، بأن الارهاب يشكل جريمة ضد الانسانية مع كل ما يقترن به من نتائج بشعة .

ان الجمهورية الدومينيكية ، قد أولت أكبر قدر من الاهتمام ، لمؤتمر قانون البحار الثالث . فقد قدم هذا المؤتمر ، جهداً كبيراً ، من أجل التوصل الى اتفاقية يمكن أن تكون فعالة وقابلة للحياة . واننا نفهم أن عملاً من هذا الحجم ، يتعرض لمصالح العالم كله .

وفي نفس الوقت فاننا نبنى قانوناً جديداً للبحار ، يغطي نطاقاً واسعاً جداً . ومن الجلي

بمكان ، أن كثيرا من الافتراضات المقترحة ، يرغمننا على أن نتخلى عن ممارسات قديمة جدا ، وهذا يتطلب اتخاذ قرارات حازمة جدا . والواقع ، أن الاسباب التي تدعو الدول ، الى ضرورة ايجاد نظام جديد للبحار ، هي أسباب مقنعة . ولا بد أن يثور الحديث ، عن التراث المشترك للبشرية ، ولا بد أن نتمشى مع مقتضيات عصرنا قبل فوات الاوان . ان القضية ، قضية تحدى لا ينبغي أن نتملص منه بأى حال من الاحوال ، نظرا لعجز المواد الغذائية في العالم ، ونظرا للثروات التي يزخر بها البحر بالنسبة لتقدم الانسانية . ان أحدا لا يمكن أن يضل في هذا الموقف الذي لا يمكن أن نقول عنه انه ثابت . ولهذا السبب ، ينبغي أن نقول ، ان عددا من القضايا التي تناولها مؤتمر قانون البحار ، قد عقد أعمال المؤتمر ، وكان هذا سببا في عدم التوصل الى صيغ توفيقية ، من أجل التوصل الى اتفاق عام ، بصدد اتفاقية يمكن اعتمادها في الوقت المناسب ، وهذا سوف يحول ، بلاشك ، دون عدم استغلال الثروات التي تزخر بها البحار .

ان الحديث يثور حول العجز في المواد الغذائية ، وما اتخذته المؤتمر العالمي للغذاء من قرارات ، من أجل مجابهة مشكلة الجوع .

ومن الصعب ، ان نقرر أن البلدان المنتجة للبترول ، لم تسهم في تعبئة الموارد الغذائية وذلك بالقدر الذي يقتضيه الوضع الغذائي في العالم ، من أجل مواجهة مشكلات سوء التغذية ، التي تجتاح مناطق كثيرة من العالم . ومن الواضح ، ان المشكلة التي نعني بها ، تزداد خطورة وتفاقما بصورة متزايدة . وقد طرح كل هذا سؤالا ، لم يجد ردا حتى اليوم ، مع زيادة عدد السكان ، ومع التقلبات التي تثيرها احصائيات الوكالات المتخصصة .

ان الجمهورية الدومينيكية ، تشارك هذا القلق ، وترى من الضروري ، توفير كافة الامكانيات اللازمة من أجل زيادة الانتاج الزراعي ، حتى يمكن درء الافات التي قد تنتظر الاجيال المقبلة في العالم .

ولهذا السبب ، فان حكومة صاحب الفخامة ، الرئيس الدكتور جاكوبين بالاكوي لم تواصل سياسة زراعية شجاعة فقط ، بل غيرت بالتدريج ، نظام الملكية الزراعية ، حتى يمكن زيادة الامكانيات المتاحة للزراعة في كافة مجالات الانتاج ، بما في ذلك الانتاج المنجمي ، وصناعة التحويل . ويتمثل النظام الذي أقيم بالنسبة للزراعة ، في تمليك أراض زراعية للمواطنين . وان هذه المعايير ، تمثل ثورة كبيرة وعميقة الجذور ، وسوف تؤدي الى احداث تطوير في البلاد ، يمكن ان يفيد منه جميع المواطنين .

وان وفد بلادى يحرص على أن يذكر بصفة خاصة مؤتمر " الأونكتاد " الرابع الذى تنتظر منه البلدان النامية الكثير ، وتنتظر منه كذلك الوسائل التي يمكن أن تعطي دفعة لتجارتها ونموها . وان هذه الانطلاقة تجعلنا نأمل في انتظار مزيد من التقدم والتحليلات والدراسات الدولية بالنسبة للأحداث التي جرت خلال النصف الأول من هذا العقد ، كما ننتظر كذلك استعراضا للعقد الثاني من الانماء فيما يتعلق بتحويل الموارد الفعلية للبلدان النامية على أسس متوقعة ودائمة .

اننا نوافق على فكرة ان الوقت قد حان كذلك لادخال اصلاحات على الميثاق الذى يوجه الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة . ومن الأمور المفهومة ان الاتفاقيات التي تحكم النظام الدولي تستحق المراجعة من وقت لآخر وذلك في ضوء التجارب التي نمر بها . وبالنسبة لهذا السبب ذاته الذى يفرض اجراء تغييرات في حياة الدول فان تدابير جديدة ينبغي ان توضع في الوثائق الدولية التي تنظم أمور حياتنا . والأمر لا بد أن يكون على هذا النحو حتى وان كانت كل الصعوبات التي نصادفها لا ترجع الى كل الاتفاقيات القائمة ، ذلك ان بعض الأخطاء قد تكون راجعة الى بعض الدول الأعضاء ، وقد تكون راجعة الى اختيار السياسات الوطنية أو الى عزوف الدول عن الانصياع للمبادئ المعمول بها والسارية . ولا بد أن نفهم ان الكمال ليس من سمات هذا العالم . واذا كانت منظمة الأمم المتحدة تعاني من القصور ، فان الدول الأعضاء هي الأخرى تعاني كذلك من القصور ، ومع هذا ، فلا ينبغي أن نياس من الموقف الحالي . وبهذا اليقين ، فان المهمة التي يفرضها علينا السلام ينبغي ان تحملنا على جعل الميثاق اكثر ماثرا للاحترام واكثر فعالية ، لأنه خلال منطمتنا ترتهدن الأهداف التي تحركنا جميعا ، ومن أجل درء ويلات الحروب التي تهدد حضارتنا ، وتهدد الأجيال المقبلة .

هناك ظاهرة جديدة من التمييز - ليست أقل ضررا بالنسبة للانسانية - واقصد بذلك التمييز في النواحي الاقتصادية ، وهذا يعدّ مصدرا جديدا للمخاوف والقلق واضطراب السلام وهزّ الأهداف السامية لميثاق الامم المتحدة ، ثم ان هناك تخوفا من أن يتحول التوازن الدولي الى نوع من الشمولية الاقتصادية ، وقد يؤدى ذلك ايضا الى نوع من العبودية بالنسبة للدول التي تتعرض لمثل هذه الضغوط . واقتناعا بأن فكرة السيطرة اليوم ينبغي أن تستبدل بفكرة - ثراث الانسانية المشترك .

بالإضافة الى ذلك يجب علينا ان نعمل من أجل تعزيز التعاون الدولي الذي يمرّ بأزمة في الآونة الراهنة ، والذي سيكون موضع اتفاقات وفقا لمبدأ العالمية الذي تتسم به المنظمة الدولية . ويبدو أن أزمة البترول التي تولد عنها التضخم في البلدان المتقدمة قد تحولت الى ظاهرة عالمية ، وأنها ظهرت في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان وازدادت فيه نسبة البطالة وسوء التغذية ، بل ربما تتضاعف هذه المشكلات حتى نهاية القرن ، بينما نجد ان الانتاج لن يكفي لمواجهة مطالب الطعام والجوع . ولن تكون هناك أية وسيلة لحل مشكلات المجاعة التي تعدّ بمثابة حرب قد تؤدي الى نشوب حرب حقيقية .

ان وفد بلادى يعلق أهمية كبرى على مثل هذه المشكلات ، كذلك نعلق أهمية كبرى — كما سبق ان ذكرت — على سوق السكر وما يتعرض له من تقلبات كبيرة ، حيث يؤثر ذلك على اقتصاديات كثير من البلدان التي تصدر هذه السلعة . ان الجهود التي بذلت من أجل استقرار المنتجات الاساسية يصعب تلخيصها ، ومع ذلك فان الوفود جميعا تعرفها . ولا ينبغي أن تحوّل انظارنا اليوم الى الماضي ، ولكن علينا ان نبذل كافة جهودنا من أجل ايجاد حلول عادلة ومنصفة بالنسبة للبلدان المصدرة والمستوردة ، بأن نحقق للبلدان الأولى ضرورة تأمين الحصول على الفواض والتموين ، ولا بد أن نحميها كذلك من التضخم الذي قد يتعرض له . ويبدو لنا ان العقبة في تحقيق الانسجام بين تجارة السلع الأولية — والسكر مثل على ذلك — تكمن في أن الاطراف تختلف في تفسير الظروف التي تحكم مثل هذه التجارة ، وهذا تحدى تصادفه الانسانية ، وعلينا — فسي سبيل أن نتخذ موقفا في مثل هذه القضية الحيوية المتعلقة بالسكر — أن نلجأ الى اتخاذ مبادرات طيبة من أجل حل مشكلات المصدرين والمستوردين والمستهلكين في آن واحد . ان أحد هذه الاتفاقات قد تمثل في دعوة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان الى عقد مؤتمر عام حول السكر في شهر ابريل ١٩٧٦ . هناك وثائق كثيرة تتعلق بالأعمال التحضيرية تم القيام بها ، وكذلك فقد بحث الخبراء الامكانيات التي يمكن ان تؤدي الى ارساء القواعد اللازمة من أجل القضاء على المساوء الناجمة عن استغلال مثل هذه السلعة ضد مصالح الفقراء ، ومن ثم فلا بد ان نحاول ايجاد علاقة بين تكلفة الانتاج وبين أسعار البيع . وفي هذا الصدد لا بد أن نشير الى أن تكاليف الانتاج

— الأسباب التي تتعلق بعلاقة الفاعلية التي ترف بها بالنسبة لبعض المنتجين — قد ارتفعت لأسباب  
 ليست لها اية علاقة بالواقع ، وذلك يرجع الى الأسعار المرتفعة للبترول وللتضخم الذي يجتاح  
 كل انحاء العالم . ان التكاليف اللازمة لانتاج السكر وغيره من السلع الأخرى قد تعرضت لارتفاعات  
 ضخمة جدا ، ويكفي ان نعقد مقارنة بين هذه الأسعار في سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ . وعلى سبيل  
 المثال فان أسعار السماد قد ارتفعت بنسب كبيرة جدا خلال هذه الفترة . وهناك سلع ارتفعت  
 اسعارها بمعدل ثلاثة أمثال . والمبيدات الحشرية ارتفعت كذلك بنسبة اربعة أمثال . وبترول  
 الخليج ارتفع من ١٥ دولار الى ٧٧ دولار بالنسبة للطن الواحد .

ان هذه الارقام قد اخذت بطريقة عشوائية الا انها تعتبر ممثلة تماما بالنسبة لاغراضنا هنا . ولهذا فمن الواضح ان الابقاء على مستويات اسعار السكر وبيع التصدير المشابهة الاخرى في نفس المستويات التي كانت سائدة في بداية هذا العقد ستكون - وهذا ما يحدث بالفعل بكل بساطة الآن - ضارة بالبلاد التي يعتمد دخلها القومي وميزان مدفوعاتها ، بصفة اساسية ، على تصدير هذه السلع . وفي ضوء هذا الموقف ، فان هناك نتائج خطيرة على تطور وحسن كيان الامم الاقل تقدما ، ويجب علينا ، بروح من التضامن الدولي ، ان نوجه الاهتمام الى البحث عن حل ، من خلال المفاوضات ، للوصول الى اتفاقية دولية جديدة بشأن السكر . ومع ذلك ، ورنما بتبني اداة دولية جديدة ، في هذا الموضوع ، يجب علينا ان نعتد معايير يكون من شأنها تجنب اضطراب اكبر في الاسعار الدولية للسكر . ان النتائج غير المحسوبة والضارة تحدث عندما يصل انتاج السكر واستهلاكه ، وفقا لأحسن التقديرات المتاحة . ٩ مليون طن دون وجود فائض ضخم يهبط بالأسعار . هذا ، ويمكن القول انه في الظروف الحالية لعالمنا ، وحيث توجد حاجات ضاغطة ، فان الحديث عن فائض السكر يعتبر امرا غير صائب .

هذا هو السبب الذي من اجله نواجه موقفا كنا نحسب ان زمانه قد انتهى ولا ينبغي أن يتكرر . وطالما نؤمن بأن قوى السوق سوف تحد من الارتفاعات والانخفاضات التقليدية الحادة ، تلك التقلبات الحادة التي حالت ، مرارا وتكرارا ، دون توسع وازدهار واحد من اكبر الصناعات الاستراتيجية في القطاع الزراعي في هذا القرن ، وأكثر من ذلك ، فقد اخذنا في اعتبارنا فكرة ان انتاج قصب السكر لم يعد هو اكثر المواد الاولية التي يتم تسويقها على نطاق واسع في ربوع العالم ، إلا ان هذه الفكرة قد انتهت زمانها ، وذلك بسبب انتاج ناتج مشتق قيم من جراثيم عطية التصنيع . ان الاستخدامات العديدة للمشتقات من قصب السكر ، في الصناعة الحديثة ، والتي تفتقر الى المواد الخام الأساسية ، تجعل من المستحيل التفكير في أية ميزة لهذه الفكرة خصوصا ان التوسع الكامل للاقتصاد العالمي لن يستجيب للحاجات الحقيقية لكل هذه السلع . ومع ذلك ، وحيث ان القوى الحقيقية للسوق لم تحدث اثرها ، فان الصناعات في العديد من البلاد المصدرة اصبحت مضطرة لاشهار افلاسها ، حيث انه خلال عطية تدهور الأسعار اصبحت عليها ان تقلل من مناطق الانتاج ، وان تمتنع عن تجهيز المحاصيل المتوفرة ، وان تغلق مصانعها وتعلن افلاسها .

ومع ذلك ، وبعد ان بدأ الشعور الكامل بهذا ، وبعد القضاء على المنتجين الحديين ، وبعد أن تم تخفيض فوائض الانتاج ، فان الاسعار سوف ترتفع مرة اخرى ، وسوف تهتم البلاد المستهلكة بالأمر وتضع القيود على الواردات من السكر ، وتشجع استخدام التحليات الصناعية ، وتقدم حوافز للانتاج المحلي ، وتلجأ الى اتباع بعض طرق التسويق للعمل على خفض الأسعار . هذا ومن المخجل اننا في هذا القرن نجد انفسنا سواً أكتنا منتجين أو مستهلكين - عاجزين للغاية عن منع هذه اللعبة التي تمارس على مشهد من الجميع دون ان تأخذ في الحسبان ان هذا لا يؤثر فقط على مصالحي البلاد الفقيرة ، بل وأيضاً على قوت الآلاف من العمال ، وعلى استقرارهم الاقتصادي والسياسي ، وفوق كل شيء ، على انتاج المواد الغذائية للاستهلاك الآدمي . ان وفد بلادى يثق باخلاص في عزم البلاد الممثلة هنا على تنسيق مصالحها في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ الجنس البشرى . وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد انه في الصميم ان نعبر في سطور عامة عن موقف الجمهورية الدومينيكية فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة للغاية بالنسبة لمصير بلادنا ، وبصفة خاصة ، وبالنسبة للعالم الذى نعيش فيه بصفة عامة .

وفي التقرير السنوى الذى تم تقديمه الى الجمعية الوطنية في السابع والعشرين من شباط / فبراير ١٩٧٥ فان رئيس الجمهورية ، الدكتور جاكوبين بلاكوى ، قد اوضح موقف بلادنا بخصوص الاجتماع الذى كان من المقرر عقده في " بورتو بلاتا " بواسطة مجموعة بلاد امريكا اللاتينية في الكاريبي المصدرة للسكر ، كما يلي وأقتبس :

" في الواقع ، وبنفس الاسلوب الذى احدثت به الزيادة في اسعار البترول ومشتقاته اضطرابا في اقتصاديات البلاد الصناعية فان طفرة كبيرة ، في اسعار صادراتنا مثل السكر والبن ، يمكن ان تحطم اقتصاد البلاد التي قد تكون مضطرة للحصول على هذه المنتجات بشروط متناهية الصعوبة " .

" ان اعظم مساهمة قامت بها بلاد امريكا اللاتينية المصدرة لموادها الاولية الى البلاد المتقدمة صناعيا في المنطقة هي انها لم تسهم في زيادة الازمة التي حدثت بسبب الارتفاع في اسعار البترول ومشتقاته ، حيث ان الزيادة في اسعار موادها الاولية كانت لا تتناسب والزيادة في اسعار البترول انه من المستحسن ، بالنسبة للبلاد المستهلكة

والمنتجة على السواء ، ان تتوصل الى اتفاق لايجاد اسعار عادلة للسكر والبن والكاكاو وخلافه . ان الاسعار الجديدة ينبغي ان تكون في مستويات تسمح للدول النامية بدفع الاسعار العالية التي تتكبدها في شراء الوقود المطلوب لتسيير اقتصادها والتي تمكن البلاد المستهلكة من الحصول على احتياجاتها من المواد الاولية من امريكا اللاتينية باسعار مقبولة وعادلة لكلا الطرفين ” .

ان هذا الموقف قد اكدته حكومة الجمهورية الدومينيكية تكرارا في جميع المناسبات التي اشتركنا فيها في جهود المجتمع الدولي ، من اجل تحقيق اهداف العدالة والمساواة في العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول ، وسوف يتأكد في كل الاجتماعات التي نشترك فيها . ولهذا السبب ، فاننا سندافع عن موقفنا في الاتفاق الجديد ، ليس في شكل مواجهة بين المصالح المتعارضة ، بل في اشكال من التعاون بين الدول كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها من اجل تحقيق اهداف التضامن الانساني والتي قد تمحو تدريجيا التناقضات الاجتماعية والاقتصادية ، والتي ، في السنوات الاخيرة ، بدلا من أن تقل نجد انها قد تعمقت . ولقد تم تأكيد هذه الافكار في الحقائق التي سادت نشاطنا الاقتصادي . ويكفي ان نذكر انه بينما نجد انفسنا مضطرين لاستيراد حاجياتنا بتكلفة مرتفعة للغاية ، تلك الحاجيات التي يتطلبها التوسع في اقتصادياتنا ، للاستجابة الى الحاجة لرفع مستويات دخول السكان ، نجد انفسنا مضطرين لأن نبيع في الاسواق الدولية ، بعض منتجاتنا الرئيسية ، وعلى سبيل المثال ، السكر وذلك باسعار مثل تلك السائدة حاليا ، اي بحوالي ثمانية سنتات للرطل بضاعة حاضرة ، تسليم ميناء البائع ، مما يجعلنا ضحية في اسواق تلك السلع . ولفهم موقفنا يكفي ان نقول انه ازاء هذه الاسعار فان انتاج الجمهورية الدومينيكية من السكر الخام ، الذي يربو على المليون طن يخصص للتصدير ، قد يكفي بالكاد لتغطية تكلفة الواردات من البترول في ١٩٧٦ والتي تقدر بحوالي ١٧٥ مليوناً من الدولارات . وفي ضوء هذه الظروف ، فاننا نعجب ان ماذا يستطيع بلد مثل الجمهورية الدومينيكية ان يفعله وهو بلد لا يمثل قوة اقتصادية او عسكرية ، وليس لديه موارد للطاقة ، لكنه يحاول ان ينوع انتاجه ، وأن يبذل مجهوداته لكي يزيد من مدخراته ، كما يحاول أن يقوم بتوسيع صناعاته الاساسية وان يدخل التقنية على الزراعة ، وان يعدد من صناعاته ، وان يوسع من قاعدتها التكنولوجية والعلمية ، وأخيرا ان يطور اقتصاده بقدر المستطاع . وببساطة ، كما

يبدو ، فان البلاد التي مرت ، بشكل تقليدي ، بمواقف مشابهة وجدت ان المخرج لحل مشكلتها هو اللجوء الى التمويل الدولي او التماس اعادة التفاوض حول الديون الخارجية . هذا ولقد بدأنا في اتخاذ بعض الاجراءات التقشفية لمقاومة الازمة ، بموازنة المصروفات في الميزانية ، والحد من النفقات عن طريق اقامة نظام للحد من استخدام مواردنا من العملة الصعبة .

ان كافة هذه التدابير تهدد وقيمة الجدوى بالنسبة للمشكلات الخارجية التي يتأثر بها اقتصادنا . ويكفي أن ننظر الى التجربة التي مرت بها أمريكا اللاتينية خلال السنوات الاخيرة من خلال احصائيات منظمة الدول الأمريكية . وفي هذا الصدد ، نجد أن التقرير يشير الى أن ميزان الخدمات والسلع بالنسبة للبلدان غير المصدرة للبترول قد ارتفع سنة ١٩٧٥ الى حوالي ٨ بلايين دولار ، وازا أضفنا الى ذلك تسديد الدين الخارجي والاحتياجات المالية الخارجية ، فاننا نجد أن هذا قد ارتفع الى ١٥ بليوناً من الدولارات ، وفي سنة ١٩٧٦ فإنه من المقدر أن التقلبات التي سوف يتعرض لها ميزان المدفوعات في هذه البلدان ، سوف يتجاوز ٤ بلايين دولار . وهذا يتطلب استخدام احتياطي قدره ٢ بليون دولار ، والدين الذي يجب تمويله يبلغ حوالي ٩ بليوناً من الدولارات .

ومن ثم فإنه يتضح أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها اقتصادنا مازالت تتمثل في الاختناقات التي تتعرض لها التجارة الخارجية ، وان مصدرى السكر في المنطقة يعانون أكبر قدر من المعاناة من انخفاض اسعار السكر في السوق العالمية ، ولا بد من موازنة الاقتصادات الدولية ، ولا بد من بذل جهود جسورة وطموحة في مجال التعاون الدولي متعدد الأطراف ، ولهذا السبب ، فاننا نذكر من جديد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنه وفقاً لأحكام ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، فإنه لا بد من أعمال أحكم الاجراءات التي تتماشى مع المواقف السائدة في سوق السكر في العالم . وفي سبيل ذكر مثال واحد فقط ، فاننا كنا دائماً المورد بين التقليديين للسكر للولايات المتحدة بشروط طيبة بالنسبة للطرفين . ان الجمهورية الدومينيكية تحاول الحصول على حصة لتوريد السكر بنسبة اكبر في السوق الأمريكي منذ قرن من الزمان من أجل سد العجز الذي يعاني منه السوق الداخلي في هذا البلد . ولم تمنح لنا حصة اضافية ، بل للأسف الشديد نجد أن هذا العنصر الذي كان موضع استقرار بالنسبة لبلادنا ، قد انتهى في سنة ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك الحين ، عدنا الى موقفنا التقليدي كبلد منتج ومصدر ، دون أى ضمان بالنسبة لحصة التصدير . ومع اننا أنتجنا اكثر من مليون طن مئري سنة ١٩٧٥ ، الا أن ذلك لم يحقق لنا الكثير من العملات الأجنبية . واننا نود كذلك أن نؤكد احترامنا للقرارات التي اتخذتها البلدان التي تدافع عن مصالحها الوطنية ،

ولكن هذه المبادئ الخاصة بتقرير المصير في المجال الاقتصادي ، ينبغي أن يكون لها حدود حينما تمس المصالح المشروعة المكتسبة ، وحينما تمس كذلك مصالح دول أخرى . ولا سيما عندما تلجأ بعض البلدان الى ايجاد بعض الظروف التي ترمي الى الحماية بصورة مصطنعة غير حقيقية .

وحتى يمكن لا تفاق دولي جديد بشأن السكر أن يكون فعالا ، ويؤدي الى استقرار سعر السكر بالنسبة للمورد والمستهودين ، فلا بد أن يكون أكثر من مجرد اجراء مقيد للانتاج ، حتى لا تعاني منه البلدان المصدرة فحسب ، وهذا يعني ضرورة تحديد الحصص التجارية منعاً للتمييز التجاري الذي يمكن أن يقوم في هذا الصدد . ولا ينبغي أن يكون ذلك هو الجهاز الوحيد الذي يؤدي الى العمل على استقرار أسعار السكر في هذا المجال . كما اعترف كذلك بالدور الذي ينبغي أن يلعبه هذا الاتفاق الجديد في هذا الصدد ، وضرورة أن يعمل بصورة فعالة من أجل الموازنة بين العجز وبين الفائض . ولقد قيل أن ذلك قد يشكل صعوبات من الناحية المالية ، حينما يتعلق الأمر بالنسبة لسلعة مثل السكر . انها قضية تحتاج الى روح التضامن والتعاون بين كافة الاطراف . ان البلدان الموردة ومن بينها البلدان ذات الاقتصاد النامي والمزدهر ، ينبغي أن تتخلى عن الاسلوب التقليدي التجاري الافقي حيث يشارك الجميع في المسؤولية والمزايا من الناحية الاقتصادية ، ولا بد لروح العلاقات الدولية الجديدة أن تسود ، روح ينبغي أن تتقبل الفوارق الاقتصادية والثقافية والفنية بين مختلف البلدان ، ولا بد أن تتقبل كذلك تنوع الاحتياجات التي تتمثل في هذه الفوارق بالنسبة لكل فئة من فئات البلدان المختلفة .

اننا نرجو كذلك أن مثل هذه الاتفاقات ينبغي أن تحظى بأكبر قدر من المشتركين بما في ذلك المنتجين الكبار ، والمستهلكين الكبار مثل السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية التي ظلتا بمنأى عن الترتيبات الاخيرة المتعددة الأطراف المشابهة . اننا نرجو أن مثل هذه البلدان ينبغي أن تشارك في هذا الجهد الدولي الجديد ، ليس فحسب لاعترافنا باسهامها الكبير من الناحية الاقتصادية ، وما يمكن أن يؤدي اليه ذلك بالنسبة للتعاون الاقتصادي ، ولكننا نرى أن المجموعة الأوروبية يمكن أن تساهم في سوق السكر بما لا يضير البلدان المنتجة ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تفتح سوقها الداخلية دون أية حواجز ، مثل الحواجز القائمة حالياً ، والتي تحول دون التنافس الذي يمكن أن يقوم بين مورد السكر .

لقد عرضنا في ايجاز مأساة السكر بالنسبة للبلدان المصدرة لاسيما من وجهة نظر الجمهورية الدومينيكية ، ولكننا نعتقد كذلك أن موقفنا يلتقي مع موقف كافة البلدان المصدرة للمنتجات الاساسية التي نؤيدها تمام التأييد ، ومن ثم فان هذه الجمعية ينبغي أن تتضافر جهودها من أجل اتخاذ تدابير لانقاذ صناعة السكر في البلدان التي رأيت منذ تاريخ طويل على تصدير السكر الى الخارج . وفي الختام سيدى الرئيس فاننا نوجه نداء الى أعضاء هذه الجمعية حتى يسود التضامن بين الشعوب ، وحتى يمكن أن نتصور المشكلات والاحتياجات الحالية بذهن مفتوح من أجل تحقيق التنسيق المنسجم لبلادنا وشعبونا . واننا نؤكد مرة أخرى المسؤولية الجسيمة التي تقع على هذه المؤسسة الدولية اذا ما ظلت مكتوفة الأيدي أمام مثل هذا الموقف الخطير الذى تعانىه البلدان التي تعتمد على المنتجات التي يقوم عليها نموها وازدهارها . ان هذه المنظمة الدولية التي أيدناها دائما والتي نقدم اليها تأييدنا الدائم بقلوب مفتوحة نرجو أن تتمكن من التوصل الى حل للمشكلات المشتركة ، ونرجو أن تتخذ التدابير اللازمة على الأمد القصير والطويل من أجل اقامة علاقات أفضل بين البلدان المصدرة والبلدان الأقل نموا .

السيد كاغليانجيل (تركيا) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوالي يادئ نى بدء أن أتقدم

بالتهنئة من خلالكم الى السيد أميراسنغ السفير والممثل الدائم لسرى لانكا بمناسبة انتخابه رئيساً  
للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان اختيار الجمعية له كرئيس لها له على وجه اليقين  
مبرراته وبسبب تجربته الطويلة في الامم المتحدة وحنكته الدبلوماسية . ويطيب لي كذلك ، في بداية  
أعمالنا ، أن أعبّر مرة اخرى عن تقديرنا العظيم للخدمات الجليلة التي أسداها لهذه الجمعية  
رئيس الدورة الثلاثين العضو الموقر لدوقيه لكسمبرغ ووزير خارجيتها الدكتور ثورن ، ان اميننا العام  
السيد كورت فالدهايم استمر خلال الفترة السنوية المنصرمة في الاضطلاع بكل الاخلاص ويكل اليقظة ،  
ويكل بعد النظر ، ويكل الحنكة التي نعرفها عنه ، استمر في الاضطلاع بالمهام الجسام المنوطة به ،  
ولقد وجدنا فيه رجل دولة ينهض بعمل منظمتنا ولا يدخر وسعا في الجهود التي يبذلها على المسرح  
الدولي من أجل تعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، ومن ثم ، لزاما علي أن أتوجه اليه في هذه  
الكلمات القليلة بالتعبير عن تقديرنا العميق وعن اسمي امتناننا . وانه ليسعدني ان أتقدم هنا  
بالتحية الى ممثلي جمهورية سيشيل التي انشئت حديثا ، والتي تنضم في هذه الدورة الى الاسرة  
الكبيرة للامم المتحدة . واننا لسعداء ان نستقبل سيشيل في منظمتنا هذه ، وانني لعلى يقين  
من أنها سوف تقدم اسهاما قيما لعمال منظمة الامم المتحدة . ان دورة الجمعية العامة تحفزنا ،  
في المقام الاول ، على بذل جهد من التأمل حول دور منظمة الامم المتحدة في الفترة المعقدة التي  
نجتازها . ان مقدمة تقرير الامين العام تشمل تحليلا متعمقا ودقيقا للقسمات المميزة لهذه المرحلة ،  
وتؤكد على الامكانيات المتاحة للمنظمة الدولية ، وعلى العقبات التي سوف تجابهها ، واننا نؤيد  
تقييماته في خطوطها العريضة ، وانني أود في سياق المناقشة العامة أن أشير ، بصفة خاصة ، الى  
الافكار التي عبر عنها بشأن الاجراءات التي لجأت اليها الجمعية العامة لاعتماد قراراتها . ان الدورة  
الثلاثين قد أدت في بعض الحالات الى نتائج ينبغي ان تكون موضع تأمل من قبلنا . ان اعتماد  
القرارات المتسمة بالازدواجية أو القائمة ، فحسب ، على وجهات نظر أحد الاطراف المتنازعة من  
شأنها أن تضعف سلطة وثقة الجمعية العامة ، كما تسهم كذلك في عدم امكانية تنفيذ هذه القرارات ،  
وتعويق عملية التفاوض ، والتسوية السلمية ، بدلا من تيسيرها . اننا جميعا نعلم أن قرارات الجمعية  
العامة لا تستطيع بمفردها حل النزاعات أو المشكلات غير أنه يمكن أن تسهم في تسوية من التسويات

وذلك بالقدرة الذي تعكس به تقييما سليما وموضوعيا لموقف ما ، وتفهما كاملا لمواقف الاطراف  
 المعنوية واحتراما لحساسيتها شريطة ان تكون متسمة بالواقعية والعدالة والانصاف ، ويروق لي أن  
 أعبر عن أمني في أن ما سوف تخلص اليه أعمال الجمعية العامة من نتائج سوف تكون أقل اشارة للجدل ،  
 وأكثر اعتدالا واتساما بالروح البناءة\*

\* تولى نائب الرئيس السيد هاري (استراليا) الرئاسة .

في بداية هذه الدورة الحادية والثلاثين يتعين علينا بادئ ذي بدء ان نعكف على تحديد  
 اخطر المشاكل التي تجابهنا . ما هي التطورات الاخيرة التي شهدتها الفترة الاخيرة من العام ؟  
 والى اية اهداف ينبغي ان نوجه جهودنا في الظروف الحالية ؟ ، انني اود ان اتقدم اليكم في ايجاز  
 بوجهات نظر تركيا في خطوطها العريضة حول القضايا الدولية التي ترى حكومتى انها ذات اهمية  
 كبرى في الظروف الحالية .

ان العام المنصرم كانت له صعوباته واوجه قلقه وتوتره ، واذا كان هناك تقدم واضح قد امكن  
 انجازه في بعض القضايا التي ناقشتها منظماتنا خلال دورتها الاخيرة ، الا ان مشكلات جديدة قد  
 طفت على السطح ، ونزاعات اخرى تفجرت في بعض المناطق من العالم . ولقد احتفلنا في بداية  
 الشهر الماضي ، بالذكرى الاولى لتوقيع البيان النهائي لهلسنكي الذي يحدد شروط الوفاق في  
 اوربا . ولقد تميز هذا الحدث بتعقيبات حماسية بصورة معتدلة فيما يتعلق بالتطورات التي حصلت  
 في هذه الفترة الاولى من الوفاق في اوربا . غير انه ، بصفة عامة ، تمكنت بلدان القارة الاوروبية  
 من الاستفادة بشيء من الاستقرار في علاقاتها السياسية ، وبظروف مواتية نسبيا في مجال التعاون  
 الاقتصادي والتكنولوجي . وتلك النتيجة ليست بالهينة على وجه اليقين ، ولكن الحقيقة الجوهرية هي  
 ان هذه الفترة التجريبية لبيان هلسنكي النهائي قد القت الضوء على مبدأ عدم انقسام الوفاق . ان  
 التجربة التي حصلنا عليها في هذه الفترة القصيرة افهتنا بصورة واضحة وحاسمة ان الوفاق لا يمكن  
 ان ننظر اليه في منطقة معينة من العالم بصورة منعزلة عن المناطق الاخرى ، وانه من الضروري  
 بالنسبة للجهود الرامية الى مزيد من الاستقرار ان تكون من نصيب العالم اجمع ، وفي هذا السياق  
 فاننا ما نزال نعتقد ان السلم والأمن في اوربا مرتبطان تمام الارتباط بالأمن والسلم في البحر  
 المتوسط ، ولهذا السبب فاننا نعلق اهمية خاصة على الوثيقة الخاصة بالبحر المتوسط ، الواردة في  
 البيان النهائي لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا . اننا نرجو بالنسبة للظروف السائدة حاليا في  
 هذه المنطقة ان تتطور في اتجاه يتيح الفرصة للتطبيق الكامل لهذه الوثيقة وتنفيذها .

وخلال العام المنصرم ، اتخذت تركيا من جانبها كافة المبادرات التي كانت تبدو لها ممكنة  
 حتى تسهم في توفير الظروف الملائمة لانشاء هذا المناخ الجديد ، في العلاقات الدولية ، وفي  
 جزئي العالم اللذين يكونان منطقتها ، واعني بهما اوربا الشرقية والشرق الاوسط ، ولقد  
 جدت بلادى مع كل جيرانها ، تقريبا ، العلاقات القائمة والمؤسسة على حسن الجوار ، واقامت

كذلك علاقات اكثر توثقا في المجالات السياسية والتعاون الاقتصادى . وبوسعي ان اقول ان بلدان هذه المنطقة بعلاقاتها القائمة على حسن الجوار والتعاون . وتنمية هذه العلاقات ، تمثل اسهاما هاما من اجل صون السلم العالمى .

والى جانب هذه الجهود التى بدأناها والتي يتعين علينا ان نبذلها ، والتي تستهدف خلق وانشاء علاقات دولية تقوم على الاحترام المتبادل والمساواة وروح التعاون ، فان كثيرا من القضايا الهامة في المجال الاقتصادى تستحق اليوم ، من جانبنا اهتماما خاصا .

ان النظرة الشاملة للموقف الاقتصادى العالمى ، تكشف عن ثلاثة اتجاهات واضحة المعالم ، الاتجاه الاول ، هو الاتجاه نحو التكامل بين الامم . ان الازمات المتعاقبة التي شهدها السنوات الاخيرة ، مثل ازمة الغذاء ، وازمة الطاقة ، والمشكلات الخطيرة التي تعين على المجتمع الدولى ان يجابهها ، وتدهور الهيئة والتضخم ، والكساد ، وعدم الاستقرار النقدى ، كل هذه المشكلات قد قدمت الدليل الواضح على ان التعاون والتنسيق الدوليين الوثيقين امران لا غنى عنهما .

الاتجاه الثانى ، هو الارتباط الوثيق القائم بين المشكلات الاقتصادية سواء على الصعيد الوطنى او الصعيد الدولى ، وحتى الآن كانت مثل هذه المشكلات تعالج في غالبيتها على اساس قطاعي وفقا للحالة ، مثل التجارة ، والتمويل ، والمشكلات النقدية والهيئة . ان ضرورة اعتماد اسلوب متمدد متكامل لحل هذه المشكلات اصبح امرا لا مفاص منه بصورة مطردة .

والاتجاه الثالث ، هو تطور المفاهيم التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية وبين البلدان النامية . ويجب ان نعترف ان هذه العلاقات ينبغي ان تكون قائمة على الانصاف والمساواة والمصالح المشتركة .

وادراكا لهذا التطور ، وحرصا على تلبية آمال غالبية المجتمع الدولى ، وتأمينا لانمحاء عادل ومنصف ، أقرت الجمعية العامة اعلان اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وبرنامج العمل المرتبط به وذلك في نهاية اعمال دورتها السادسة الخاصة . واستلهاما من ذات المبادئ ، فان القرار المتعلق بالانمحاء والتعاون الاقتصادى الدولى الذى تمت الموافقة عليه باتفاق السراى خلال الدورة السابقة الاستثنائية قد قدم بعدا جديدا للعلاقات الاقتصادية الدولية ، فتلقد نص على تدابير ينبغي ان تتخذ في مجالات التجارة الدولية ، ونقل الموارد ، والتمويل ، والانمحاء ، والعلوم ،

والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والاصلاح النقدى ، والزراعة ، والتغذية ، والتعاون فيما بين  
البلدان النامية .

لقد زخر العام المنصرم بنشاط في حقل المفاوضات خلال اطار منظمة الامم المتحدة ، بين  
البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، من اجل تأمين تطبيق سريع لهذه التدابير المنصوص عليها  
لاقامة نظام دولي اقتصادى جديد .

ان مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، الذي يسعدنا أنه استأنف أعماله مؤخرًا ، والمؤتمر الاسلامي السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية في استنبول ، ومؤتمر مانيلا ، ومؤتمر كولومبو ، ومؤتمر المكسيك بشأن التعاون الاقتصادي ، كل هذه المؤتمرات تستحق مكانا خاصا في اطار هذه الأنشطة . ان حكومة بلادى مقتنعة بأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، القائم على الانصاف والمساواة والتكافل والتعاون بين كافة الدول بغض النظر عن انظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، سوف يصحح الفوارق ، وسوف يجد علاجا للظلم الراهن ، وسوف يتيح الفرصة في الوقت نفسه لسد الفجوة المتزايدة التي تفصل بين البلدان المتقدمة ، وبين البلدان النامية ، وسوف يؤمن للأجيال الحاضرة والقادمة تنمية اقتصادية واجتماعية في ظل السلام والعدل . ان تركيا ، وهي أحداً البلدان النامية ، والتي تسير على طريق التصنيع السريع قد انضمت دائما الى جميع المبادرات التي اتخذت في اطار منظومة الامم المتحدة أو خارجها والرامية الى تقديم حلول واقعية للمشكلات الاقتصادية الدولية .

ان استمرار المواقف الاستعمارية والعنصرية يمثل مشكلة تتفاقم خطورتها كل يوم ، وتعرض بصورة مطردة ، السلام والاستقرار في القارة الافريقية ، والسلام والأمن الدوليين للخطر . ان تركيا التي تعين عليها أن تشن نضالا ضداً للاستعمار والتوسع ، من أجل الحفاظ على استقلالها وتعزيزه ، تشعر بمشاعر التضامن العميق حيال الشعوب التي عقدت العزم على أن تؤمن استقلالها الذاتي . ولقد استقبلنا بسرور بالغ اسراع عجلة عملية تصفية الاستعمار خلال السنوات الاخيرة ، وفي الآونة الأخيرة ، رحبنا باستقلال أنغولا والرأس الأخضر والكمور وموزامبيق ، وبابوا غينيا الجديدة ، وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل وسورينام . غير أن مشكلات ناميبيا وروديسيا الجنوبية ما تزال مصدر قلق . وقد تؤدى - بعد أجل قصير - ما لم نجد لها حلا سريعا ، الى حدوث مواجهات فيما بين العروق المختلفة في الجنوب الافريقي . ان تركيا - باعتبارها عضواً مؤسساً لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا - قد أيدت تماما كافة الجهود الرامية الى معاونة شعب ناميبيا في نضاله من أجل الحرية والاستقلال . وقد اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة حيال ناميبيا . ولقد آزر وفد بلادى جهود الأمم المتحدة ، وقرار مجلس الأمن الذي يطالب باجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة . وان عدم التقدم المحرز قد زاد من خطورة الموقف ، وأوجد مخاطر جديدة . ويحدونا الأمل ، قبل

أن يفوت الأوان ، أن تعي جنوب افريقيا ضرورة التعاون مع الأمم المتحدة ، بهدف أن تمنح شعب ناميبيا حقه الثابت في الاستقلال . وفيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، تعاود تركيا تأكيدها من جديد ، لتأييدها غير المتحفظ لطلب غالبية حكومة زمبابوى في حق تقرير المصير والحكم . اننا نتابع ، باهتمام كبير ، الجهود الدؤوبة التي بذلت في الآونة الاخيرة من أجل تعزيز حل مشكلة روديسيا الجنوبية ، والاسراع في ذلك . ويحدونا الأمل الصادق أن تتوج هذه الجهود بالنجاح ، وأن تمكن من التوصل الى تقدم سريع نحو حل عن طريق التفاوض ، مع تلبية مطالب شعب زيمبابوى ، وتجنبيه المواجهات الدامية . ان سياسة الفصل العنصرى ، في الجنوب الافريقي ، ماتزال تشكل مصدرا عميقا للقلق والانشغال بالنسبة لكافة البلاد المؤمنة بقضية العدالة العنصرية ، وكرامة الانسان . ان الأحداث المأسوية التي جرت في هذا البلد ، في الآونة الأخيرة ، قد عبرت بصورة بشعة عن رد الفعل العنيف الذى يلقاه الفصل العنصرى . ان تركيا ، قد أعربت بصورة حازمة عن معارضتها لهذه السياسة ، ومعارضتها كذلك للتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي . اننا نؤيد قرار مجلس الأمن الذى يدعو حكومة جنوب افريقيا أن تضع نهاية للعنف ضد الشعب في الجنوب الافريقي ، وان تتخذ على وجه السرعة اجراءات من أجل القضاء على الفصل والتمييز العنصريين . وانه ليحدونا الأمل في أن الادانة القوية لهذه السياسات ، من قبل المجتمع الدولى ، سوف ترغم حكومة جنوب افريقيا على الانصياع لرأى الضمير العالمى ، وسوف يحفزها على الأخذ بحل سريع يمنح السكان الافريقيين في البلاد الحقوق الاساسية الانسانية التي أنكرت عليهم منذ وقت طويل جدا .

بسبب الموقع الجغرافى ، والعلاقات المتعددة ، والوشائج التي تقيمها تركيا مع بلدان الشرق الاوسط ، فانها ماتزال تتابع ، بقلق بالغ ، النزاع بين الدول العربية واسرائيل ، هذا النزاع الذى يشكل بؤرة خطيرة تهدد السلام والأمن في المنطقة . ان موقف بلادى ازاء هذه المشكلة قد أعرب عنه عدة مرات من أعلا هذه المنصة . وان المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياسة بلادى الخارجية تجعلنا نعترض على مبدأ جواز احتلال الأراضى بالقوة . وبالنسبة لجوهر المشكلة ، فلقد أكدنا دائما أن على اسرائيل أن تنسحب من كافة الأراضى التي تحتلها منذ سنة ١٩٦٧ ، وأن تسويته ينبغي أن تمكن كافة بلاد المنطقة من الحفاظ على استقلالها وسيادتها وأمن حدودها . وخلال الاعوام الاخيرة ، أيدينا الجهود المبذولة للتعريف بالحقوق السياسية للفلسطينيين ، لاننا مانزال مقتنعين بأن هذه القضية تحتل مكان الصدارة في المشكلة الأوسع الخاصة باقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وانطلاقاً من هذا الاقتناع أيدنا قرارات الجمعية العامة التي تؤكد من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في فلسطين ، وحقوقهم في تقرير المصير ، وفي الاستقلال الوطني ، وفي السيادة ، والتي نطالب كذلك بان تدعى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة على قدم المساواة مع كافة الاطراف الاخرى في كل المداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الاوسط والتي تعقد تحت رعاية منظمة الامم المتحدة . لقد تابعت حكومتي باهتمام شديد وأيدت المبادرات التي تعاقبت خلال السنوات الاخيرة لتوفير الظروف التي تمكن من ايجاد حل لنزاع الشرق الاوسط . وفي الواقع فانه يمكن القول بأنه امكن احراز بعض التقدم على طريق السعي لايجاد حل نهائي ، وهذا التقدم يكمن اساساً في تفهم افضل من قبل الرأي العام العالمي للجوانب الحقيقية لهذه المشكلة ، الا انه يتعين علينا ، اذا كنا قد اعتقدنا في بعض اللحظات ، اننا احرزنا بعض التقدم نحو حل هذه المشكلة ، فانه يتعين علينا ان نعترف ، بأسف شديد ، بان الموقف في الشرق الاوسط يبدو الآن على نفس درجة السوء التي كان عليها في فترات الماضي الصعبة .

ان الحرب الدامية في لبنان قد أظهرت مشكلات جديدة في هذا الجزء من العالم . لقد تابعنا نحن جيران هذا البلد التطورات المحزنة لهذه الحرب التي تدور بين الاشقاء ، ومن ثم فنحن نشعر بمشاعر الاسى العميق . ان الخلاص يكمن في حل وطني يحافظ على الوحدة الاقليمية للبلاد ، ويقوم على اساس حل توفيقى واقعي بين مختلف المجموعات المتعادية اليوم ، ويكون مستجيباً لمقتضيات اقامة دولة ديمقراطية حديثة ، ولتقاليد وآمال الشعب اللبناني الحقيقية . اما فيما يتعلق بالقضية التي تعتبر ذات اهمية حيوية بالنسبة للانسانية كلها ، ألا وهي قضية ايقاف سباق التسلح ونزع السلاح ، فاننا نود أن نسجل بأسى شديد ، انه ليس فقط ، اننا لم نحرز أى تقدم في هذا المجال منذ الدورة الاخيرة ، بل لقد حدثت ايضاً تطورات زادت من تفاقم المشكلة وخطورتها . كذلك فانه لم يتم حتى الان القيام بأية خطوة الى الامام بتحديد المقاهيم التي يمكن ان تجعل بالامكان الانطلاق من جديد في مفاوضات حول نزع السلاح العام والشامل ، ويتعين علينا ، من ناحية أخرى أن نقرر أن معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية لم تبلغ اهدافها المعلنة . ان هذه المعاهدة لم تنص ليس فقط على حماية وضمان البلدان غير النووية ، ولكنها لم تنص ايضاً على منع خطر الانتشار النووي الى مناطق جديدة ، واننا نرى ان كل هذه المشكلات التي ترتبط كل منها بالآخرى ينبغي أن تكون مادة لاعادة نظر بالفئة الجديدة . وفي خلال السنوات

الاخيرة فان العالم بأسره شهد تكثيفا في أعمال العنف الدولي . اننا اذا ما نظرنا في عدد الطائرات التي حولت عن مسارها الاساسي ، والاشخاص الذين تم الاستيلاء عليهم كرهائن ، والدبلوماسيين الذين اغتيلوا ، فاننا سنجد أن هذا الوضع يمثل ابعادا مزعجة . ومن هنا فان بلادى كأية بلاد اخرى وقعت ضحية لمثل هذه الاعمال غير الانسانية والبشعة . وفي تقديرنا ان الجمعية العامة يتعين عليها ان تعكف على بحث هذه المشكلة ، حتى وان لم يكن ذلك الا بهدف النظر في بعض جوانب اعمال العنف التي قد تؤدي الى مآسي انسانية جديدة ، مالم تتخذ تدابير عاجلة بالنسبة لها .

ان هناك مفاوضات هامة تجرى في مؤتمر قانون البحار ، وهدف هذا المؤتمر هو تكييف القانون الدولي مع الظروف الجديدة للملاحة العالمية واستغلال موارد المحيطات ، وان ما يجعل هذه المفاوضات طويلة ، ولم تسفر عن أية نتائج حتى اليوم ، هو انه امام المفاهيم الجديدة التي توضع في هذا المؤتمر للوصول الى قانون البحار الجديد ، فان كل بلد من البلدان يميل الى فهم هذه المفاهيم وتفسيرها من وجهة نظر مصالحه الخاصة ، ومن ثم ، على اساس موقعه الجغرافي . بيد أن الجغرافيا ، والجغرافيا السياسية لعالمنا تتميزان بكل التنوع وبكل التغير . ان القارات والبحار لم ترسم بصورة منتظمة تماما بحيث تجعلنا ننظر الى قانون البحار بصورة مبسطة للغاية . ان الحل الشامل لا يمكن التوصل اليه الا اذا وضع المؤتمر مفاهيم عريضة بما فيه الكفاية تحدد مبادئ عامة تكون مقبولة من الجميع ، وتساعد على ايجاد الحل للحالات الخاصة . ان هذه المبادئ ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مبدأ الانصاف . ومن ناحية اخرى وفيما يتعلق بمراد المحيطات التي لا تخضع لسيادة دولة ما فان اساليب استغلالها ينبغي ان تحدد في نطاق نظام يأخذ في الاعتبار حقوق كل عضو من اعضاء المجتمع الدولي على موارده الذاتية ويسمح بتوزيع منصف لمنتجات هذا الاستغلال .

السيد الرئيس ، أود أن اتقدم ببعض الملاحظات حول مشكلة قبرص . انني على يقين من أن جميع اعضاء الامم المتحدة يتذكرون ما حدث في الدورة الثلاثين . ان المناقشة حول هذه القضية لم تؤد الا الى افساد عطية المفاوضات . لقد كان واضحا آنذاك أن المفاوضات لا يمكن تنشيطها الا في اطار اجراءات اخرى ، ومن أجل هذا الغرض ، فاننا اتفقنا مع وزير خارجية اليونان الموقر على اساس جديد ، ينص على استئناف الحوار دون مشروط مسبقة بهدف التوصل الى اتفاق شامل

لكافة جوانب مشكلة قبرص . وللاسف الشديد ، فانه رغم الجهود المتواصلة التي قام بها الامين العام ، الا انه لم يكن في الامكان البدء في اجراء مفاوضات جوهريه ، وذلك بسبب المحاولات المستمرة للتشكيك في هذا الاتفاق ، وتفريغه من محتواه . ان الامين العام بدأ بشديد - ونحن نعتز له بالامتنان - لم يتخل مع ذلك عن جهوده واجرى في الآونة الاخيرة مشاورات مع ممثلي الجاليتين . وانني اود أن اكرر من جديد الاعتبارات والمبادئ التي تسترشد بها الحكومة التركية في سياستها حيال قضية قبرص . ان الطائفتين قد دخلتا في عملية تفاوض . وهذه الحقيقة ، وكذا قرارات مجلس الامن يتطلبان ان تكون الطائفتان ممثلتين على قدم المساواة في كل المحافل الدولية التي تناقش فيها قضية قبرص . وفي الامم المتحدة ينبغي احترام هذه الضرورة ، قدر الامكان ، من قبل قواعد الاجراءات . وان اي عمل واي قرار يمس هذا المبدأ لا يمكن الا ان يعوق المفاوضات وان يطيل من أمد النزاع . ان الموقف الحالي في الجزيرة يرجع في الاصل الى الانقلاب العسكري التي لجأت اليه اليونان في سنة ١٩٧٤ بهنرض ضم قبرص الى اليونان . ان الحل المقبل ينبغي أن يحافظ على الاستقلال والوحدة الإقليمية والسيادة لقبرص . ان دولة قبرص ينبغي ان تتمكن من انتهاج سياسة عدم انحياز حقيقي تتمشي مع مصالح الجاليتين ، وان تسهم في تحقيق السلم والاستقرار في شرق البحر المتوسط .

ان التجمع المحتوم بين الجاليتين امر غير مشكوك خلال السنتين الماضيتين . ان ان ستين الفا من القبارصة قد لجأوا الى شمال الجزيرة وتخلوا عن ديارهم وممتلكاتهم في الجنوب . وقد حدثت حركة مشابهة فيما يتعلق بالسكان اليونانيين في شمال الجزيرة . ان تحركات السكان هذه تنطوي على مشاكل صعبة لا يمكن ان تتم تسويتها الا في اطار تسوية شاملة للمشكلة . والواقع ان التدخل التركي في قبرص في تموز/يوليه ١٩٧٤ في اعقاب الانقلاب ضد استقلال الجزيرة ، كان يتمشى تماما مع الالتزامات التي تتحملها تركيا بموجب المعاهدة التي تكفل هذا الاستقلال . وان تركيا لا تنوى اطلاقا ان تحتفظ بقواتها في قبرص ، بل انها قد خفضت عدد هذه القوات بحوالي اثني عشر الفا من الرجال ممن كانوا في الجزيرة . والواقع ، ان تركيا لا تبغي اطلاقا ان تفرض اي حل وليست لديها مصالح في قبرص اكثر من تحقيق استقلال الجزيرة ، والرعاية والامن للجالية التركية . واننا متمسكون بأن تظل قبرص بمنأى عن الاتفاقات الاستراتيجية ، وألا تصبح مجالا للسياسات التي تنتهجها الدول الكبرى . وفي هذا المجال ، اود ان اكرر تأكيدى قائلا ، ان الجالية التركية قد عقدت العزم على انتهاج سياسة عدم الانحياز في قبرص . ولهذا الاسباب لنفسها ، فان اي حل يمكن ان تقبله الطائفة التركية ، انما هو ايضا الحل الذي يمكن ان تقبله تركيا نفسها . وانما ما تم التوصل الى اى حل ، فان تركيا سوف تقوم فوراً بسحب كافة قواتها العسكرية التي اضطرت الى ان ترسلها الى قبرص لتنفيذ الالتزامات التعاقدية التي ارتبطت بها . واود ان اكرر القول هنا ، ان السياسة التي تنتهجها تركيا في قبرص انما تستوحىها من رغبتها الوحيدة في ان تشجع بكافة الاساليب التوصل الى حل عادل ومتزن ، وان تسهم في اقرار السلام والامن ، وفي ايجاد التعاون المتناسق في منطقتنا .

وان هذه الرغبة نفسها هي التي تحرك تركيا فيما يتعلق بالمشاكل الشائنة بين تركيا واليونان . وان المسائل المتعلقة بالرصيف القارى في بحر ايجيه ، وكذلك تسليح الجزر التي تقع على طول سواحل تركيا ، واستخدام الفضاء الجوى الذى يعطو بحر ايجيه ، انما تدعو الى ضرورة ايجاد حلول عادلة . ان هذه المسائل جميعا كانت موضعاً لمناقشة مؤخراً داخل مجلس الامن ، وقد اتاحت لي فرصة عرض وجهات نظر حكومتي حول كل من هذه المشاكل . والواقع ، ان تسليح الجزر التي لا تقع الا على عدة اميال من السواحل التركية ، انما هو انتهاك صاخر للمعاهدات

الدولية ، وبصفة خاصة معاهدة لوزان المبرمة في عام ١٩٢٣ ، ومعاهدة باريس المبرمة في عام ١٩٤٧ ، اللتين تنظمان وضع هذه الجزر . وان هذا يشكل خطرا كبيرا على أمن تركيا ويخلق جوا من التشكك بين البلدين . ويجب ان تتخذ اجراءات فعلية تهدف الى اعادة النظام الاساسي لنزع سلاح هذه الجزر دون تأخير . اما الخلاف القائم حول الرصيف القارى ، فان مصدره هو المطالب التي اعربت عنها اليونان لفرض سيادتها المنفردة واحتكارها لبحر ايجيه . وان الحجج القانونية التي ساقتها اليونان ، دعما لهذه المطالب ، انما هي حجج زائفة . وان المفاهيم القانونية بهذا الصدد انما هي ابعدها ما تكون عن التحديد . ولكن ، من الواضح ان الطبيعة الجغرافية لبحر ايجيه الذى يوجد فيه عدد كبير من الجزر على مسافة قريبة جدا من السواحل التركية ، تقتضى منا تطبيق معايير ترتكز على النزاهة والانصاف بحيث تأخذ تماما في الاعتبار الظروف الخاصة التي يتسم بها بحر ايجيه . اما العنصر الديموغرافي ، فلا يجب ان نتجاهله ، فان عدد السكان في آلاف الجزر في بحر ايجيه لا يزيد عن ثلاثمائة الف نسمة ، في حين ان عدد سكان المنطقة الساحلية لتركيا يصل الى عشرة ملايين نسمة . ان بحر ايجيه يتميز بأن لتركيا واليونان فقط سواحل عليه . ولهذا فان هذا البحر يعتبر مشتركا بين البلدين وان مشكلة الجرف القارى وتحديد ابعاده تتخطى الاعتبارات التقنية والقانونية وتضم بعض العناصر السياسية والاقتصادية وما يتعلق منها بالأمن . ولا يمكن لتركيا ان تتخلى عن حقوقها الحيوية المرتبطة بحماية التوازن العام في هذه المنطقة . ان القرارات التي اتخذها مجلس الامن مؤخرا ، وكذلك قرارات محكمة العدل الدولية اكدت مدى صحة ووجاهة موقف تركيا . وان مجلس الامن لم يقبل النظرية اليونانية القائلة بأن نشاطات البحث والاستكشاف التي تقوم بها سفينة تركية مدنية انما هي انتهاك لحقوق سيادة اليونان . وان محكمة العدل الدولية ارتكازا على الحجج القانونية قد رفضت طلب اليونان الذى يتعلق باتخاذ التدابير الانتقالية من اجل انهاء نشاطات البحث والاستكشاف التي تقوم بها تركيا . وطالما نادى تركيا بضرورة البدء فى المفاوضات من اجل تسوية هذا النزاع . وان قرار مجلس الامن الصادر يوم ٢٥ اب/اغسطس الماضى قد تضمن توصية بنفس المعنى . وفيما يتعلق بنا شخصيا ، فنحن دائما على استعداد لاجراء المفاوضات التي تنطوى على معنى واضح ، ولكن بشرط الا تخضع هذه المفاوضات لأعمال من جانب واحد تتعارض مع قرار مجلس الامن ، ويكون من شأنها ان تمس الثقة المتبادلة بين البلدين ، ان انه دون هذه الثقة لا يمكن ان يسفر اى حوار عن نتائج ايجابية وثمره .

وختاماً ، اود ان اعبر عن ايماننا بأن مناقشات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تسفر عن تقدم نحو الحلول البناءة للمسائل الدولية الهامة التي تشغل بالنا اليوم ، وذلك بما يخدم التفاهم الافضل والتعاون الاوثق بين جميع بلاد العالم .

السيد أوينغا ( الكونغو ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، أود في بداية حديثي أن اتحدث نيابة عن وفد جمهورية الكونغو الشعبية ، فأفني اجلالا لذكري الرئيس ماوتسي تونغ الراحل رجل الفكر ، والنشاط الذي ترك تأثيرا عميقا على تاريخ عصرنا . ان شعب الكونغو قد تأثر بالغ التأثير بأحزان الشعب الصيني الصديق ، ويشاطره اياها . السيد الرئيس ، انني اعتبر انه امتياز وشرف ، في نفس الوقت ، أن اتحدث هنا لأول مرة امام أهـم جمعية مداولات في العالم . ان أول عمل اقوم به هو ان اتقدم بالتهاني الصادقة ، من قبل حكومة بلادي ، فالواقع انكم تقومون برئاسة جمعنا هذا بفضل خبرتكم الكبيرة في مجال شؤون العالم . وان هذا هو ضمان كاف لنجاح أعمالنا . ومن الطبيعي ، ان ، ان أضـم الى هذه الاشادة الشكر لسلفكم سعادة رئيس وزراء لوكسمبرغ غاستون ثورن . والواقع أنه بفضل معرفته العميقة للمشاكل الدولية فاننا مدينون له بالكفاءة الكبيرة التي اتسمت بها اعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . كما انني قد كلفت أن أعبر عن ارتياح حكومتي عن الطريقة التي يقوم بها اميننا العام الدكتور كورت فالدهايم بمهامه الحساسة والدقيقة ، لقد اتاحت لي الفرصة فعلا لكي أقول له أثناء زيارته الاخيرة الرسمية لجمهورية الكونغو الشعبية ما يلي : ان حزب ودولة الكونغو يهتمان بالجهود التي يبذلها اميننا العام ومعاونوه العظام كي تتحول الأمم المتحدة الى منظمة ذات فعالية ، تتسم بالحيوية وتكون على مستوى المثل العليا للسلام والأمن الدوليين . سيدى الرئيس ، ان أهم حدث في حياة الأمم المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية هو انتفاضة العالم الثالث الذي يطالب اليوم باقامة نظام اقتصادى دولي جديد يتسم بقدر أقل من الظلم ، ويجب أن نضيف الى هذه المشاكل الحساسة التي تنطوى على أهمية كبيرة بالنسبة لوجود البشرية ، بصفة عامة ، النظم الاقتصادية المتهاوية ، ونفاذ الموارد الطبيعية ، والكارثة الايكولوجية ، كضريبة غير مرتقبة ، للتقدم العلمي والتقني ، والتراكم غير المراقب للأسلحة النووية والحرارية ، والطرق المسدودة أمام الدبلوماسية المرتبطة بمشاكل الانفراج ، والالتزامات الدولية غير المحققة ، والجرائم التي ترتكب ضد شعب شيلي ، والمصالح المختلفة في المحيط الهندى أو المحيط الاطلنطي ، والانفجار السكاني ، والمجاعة ، وزيادة الفقر في المجالات الثقافية .

واليوم فان البشرية ينبغي عليها ان تتخذ مبادرات مستنيرة بصفة عامة ومبادرات شجاعة لمواجهة هذه المشاكل الدولية الحقيقية ، ويجب أن نبدأ بأكثرها بساطة وهي ضرورة احترام كل شعب في أن يعيش حرا ، وأن يمارس حريته كاملة في عالم يجب أن يسوده السلام . و اذا قمنا بالتحليل الموضوعي للحرب العالمية الثانية الأخيرة فقد تبدو على انها رد قوى على حرب العدوان التي فرضتها الفاشية ، ودون مقاومة الشعوب فان البشرية ما كانت لتعرف كيف تتخلص من دكتاتورية هتلر . ان بؤر التوتر في العالم في آسيا ، والشرق الأوسط ، وأفريقيا ، وامريكا اللاتينية ، تخضع تماما لنفس هذا المنطق ، وان الكفاح المسلح ضد الاستعمار وضد الفصل العنصرى ، والسيطرة الأجنبية يتمشى تماما مع رغبة ضمان التضحيات القصوى التي اصبحت ضرورية لانقاذ الشعوب كافة . ولهذا فان الموضوع المتعلق بمعرفة ما اذا كان التحرر الوطني يجب أن يتحقق بالضرورة عن طريق العنف لا يجب ان يناقش في الأمم المتحدة لسببين أساسيين :

أولا ، ان عنف الشعوب التي تكافح ليست في الواقع الا رد فعل للعنف الأول الذى خضعت له هذه الشعوب من قبل القوة الأجنبية للسيطرة والاستغلال . وبعد ذلك يمكن القول بأن الأمم المتحدة تعترف ليس فقط بالحقوق الثابتة للشعوب في تقرير مصيرها والحرية والاستقلال بل وأيضا ، وهو الأهم ، بشرعية الكفاح من أجل التمتع بهذا الحق وفقا لميثاقنا .

ان الكفاح المسلح ليس كفاحا وضيعا منحازا بل ان الكفاح المسلح لا يخضع للسياسة العقيمة وغير المنطقية التي لا يمكن لأى شخص ان يشرحها للشعب . ان الكفاح المسلح يعدّ الطاقة القصوى للقوة المكتسبة للكفاح الذى يسعى للتحرر ، ان الكفاح المسلح انما هو أسمى الصور التي يتخذها الصراع الطبقي . ان الأمم المتحدة قد عارضت في لحظة ما ضرورة قيام الكفاح المسلح في جنوب افريقيا أملا منها في أن يعود العنصريون في جنوب افريقيا الى التعقل ، والى المنطق ، والى الندم ، لكن النتائج كانت فورية ، وكانت دعما لنظام القمع لدرجة ان الاجراءات التي تنادى بها الامم المتحدة اصبحت غير فعالة بما افقد منظمتنا الثقة فيها . ان الدعم المادى والقانوني ، العسكرى والثقافي لنظام القمع في جنوب افريقيا انما هو في حد ذاته نتيجة للتدخل الدبلوماسي الأوروبي والامريكى الذى زود جنوب افريقيا وروديسيا بكافة المساعدات اللازمة لاحتباط مبادرات الأمم المتحدة . يكفي الاطلاع على التقرير الأخير للجنة تصفية الاستعمار الصادر عن

منظمة الوحدة الافريقية كي ندرك بكل سهولة ان هناك عمليات خطيرة يستخدمها حلفاء بريتوريا وسالسيوري دعماً للتمييز العنصري واستغلال الرجل الاسود في جنوب افريقيا . في الموقف الذي نجد فيه ان الحلفاء الاصليين لبريتوريا وسالسيوري يدرسون دراسة مستفيضة للطرق والاساليب التي تسعى الى فرض حرب اهلية على ناميبيا وزمبابوي ، واقامة حكومات عميلة مخلصه لهم ، فان الكفاح المسلح مايزال هو السبيل الوحيد الذي يجب ان تلجأ اليه بقوة حركات التحرر في جنوب افريقيا . ان مؤتمر القمة الذي عقد مؤخراً في دار السلام قد اكد مرة أخرى مثل هذه الضرورة الملحة ألا وهي ضرورة دعم الكفاح المسلح .

كيف يمكن أن نشرح لأنفسنا سلوك بعض الدول التي تبذل فجأة جهداً دبلوماسياً محموماً نحو البلاد الافريقية في هذه المرحلة الهامة التي نجد فيها الكفاح المسلح قد دخل في مرحلته الحادة في جنوب افريقيا . ان الافارقة يرفضون التفاوض حول وضعهم كبشر ولهذا السبب فاننا مقتنعون بأن افريقيا المناضلة سوف تعرف كيف تلتزم باليقظة في مواجهة المحاولات العديدة الامبريالية لاستعادة ما فقدته من مجالات . ان افريقيا المناضلة سوف تعرف كيف تحمي نفسها من الكرم الذي ورد متأخراً من قبل الامبرياليين الذين بدأوا يدركون ان النصر النهائي محتوم . وفي ناميبيا وزمبابوي فان رجالاً ونساءً يكافحون لدرجة التضحية بحياتهم لأنهم يريدون أن يعيشوا احياءً أسياداً لحاضرهم ول مستقبلهم . وبالتالي فمن العدالة والمشروعية بالنسبة لأولئك المناضلين ، من أجل الحرية ، أن يشتركوا في كافة المناقشات التي تتعلق بمستقبل بلادهم . وبعبارة صريحة فان معارضة ايجاد نظام للأغلبية في زمبابوي يجب أن نقاومها ، وبعبارة واضحة أيضاً ، اذا كان هناك مؤتمر سيعقد حول ناميبيا فمن الطبيعي ان بالنسبة لهذا المؤتمر ان تحضره منظمة سوابو وحكومة جنوب افريقيا تحت اشراف الامم المتحدة . واذا لم تشترك منظمة سوابو في مثل هذا المؤتمر فسوف يكون باطلاً سياسياً . ان أية أمة سواء كانت غنية أو قوية مهما بلغت من ثراء وقوة لا يمكنها أن تتصرف بكل هدوء في مستقبل أي شعب آخر . هذا هو المبدأ الأساسي الذي يجب أن يقود أعمال الأمم المتحدة . فلنتساءل حول الحقيقة ، وأن ننظر الى هذه الحقيقة عن كثب ، اذا لا يمكن أن نقبل انه بدافع من الانسانية ، أو بروح مفاجئة من النزاهة ، أن يشعر البعض أن من واجبه أن يسيطر اليوم أكثر مما فعل بالأمس على مصالح جنوب افريقيا ، والواقع ان هذا التسرع الذي يتسم بالطابع المصطنع في البقاء انما هو أمر استراتيجي .

وينتج عن الضرورة بالنسبة للقوى الامبريالية أن تحمي مصالحها التي تقوم على الحسابات الاقتصادية الوضيعة . ان زمبابوى هي المنتج الأول للكروم في العالم ويمتلك موارد هامة من النحاس والمنجنيز والذهب ، ومما له مغزاه أن نطلع على الوثائق المرتبطة بهذا الموضوع المنبثقة عن الأمم المتحدة حيث يتأكد أن نصف الاستثمارات الامريكية في افريقيا تقريبا موجودة في جنوب افريقيا . فضلا عن هذا التسرع توجد حسابات سياسية خاطئة ، ففي الواقع هناك مشاعر مناهضة للشيوعية ، أى أن هناك خطرا مزعوما وهو الخطر الأحمر الذى أصبح يتلو الآن الخطر الأصفر الذى يخيف بعض وزارات الخارجية في العالم ، كما أن الصحافة الغربية مليئة بأصداء هذا الموضوع ، ووفقا لهذه الصحافة الغربية فان فشل البلاد الامبريالية في موزامبيق وفي أنغولا اصبح يفرض على هذه الدول الامبريالية أن توجد قواعد آمنة في ناميبيا وفي زمبابوى يدعم من جنوب افريقيا . ان الخطة التي أعدها تهدف الى الالتجاء الى أى شيء حتى لاتسيل جنوب افريقيا الى المعسكر الاشتراكي . ان مثل هذا الخطر انما هو خطر خيالي وغير موجود ، وهناك خطورة كبيرة للاعتراف أنه بدافع من مناهضة الاشتراكية يكون للعنصرية ما يبررها في جنوب افريقية . ان الاشتراكية تدعو الى التحرر واذا ما كان عليها أن تتحرك في جنوب افريقية فسوف تحرر سكان افريقيا الجنوبية من التمييز العنصرى ومن الخضوع السياسي . السيد الرئيس ، ان هذا السلوك المناهض للشيوعية الذى من شأنه أن يفسر العنصرية في افريقيا يجب أن يعاد النظر فيه ، فالامبرياليون يعرفون العديد من الأشياء ، يعرفون أن النظم العنصرية والاستعمارية أصبحت قصيرة العمر ، وان الامبرياليين يعرفون أن الاستقلال في ناميبيا وفي زمبابوى أصبح وشيكا ، ان الامبرياليين يعرفون هذا كله وهم يسعون جاهدين لفرض الحلول الأخيرة المتسارعة ، اما بطريقة مباشرة ، او عن طريق الرجال التابعين لهم . ان كافة المخاطر التي يمكن أن يتخيلونها ليست الا اختراعات تسعى الى اخفاء نواياهم الحقيقية . وان خبرتنا يمكن أن نستشهد بها هنا لانها تنطوى على دروس ، وحتى الأمس فان جمهورية الكونغو الشعبية كانت متهمه بأنها بؤرة للانقلابات والتخريب ، وقاعدة للتغلغل الشيوعي في افريقيا الوسطى ، والحقيقة هي أن افريقيا بصفة عامة والبلاد المجاورة للكونغو ، بصفة خاصة ، تعرف تماما أن نوايا السلام والوفاق والاخوة هي التي تكنها بلادنا نحو كل هذه البلاد المجاورة . ان الرئيس ماريان نجواي قد أكد هذا تكررًا ان قال : " ان جمهورية الكونغو الشعبية تنوى دائما أن توجد العلاقات الطيبة للتعاون مع جميع بلاد العالم "

المحبة للسلام ، وذلك يفض النظر عن الاختيارات الايدلوجية ” . الا أن السلام الحقيقي يبدأ من الداخل في البيت وفي البلد ، وفي الوقت الحالي لا يوجد في الكونغو أى معتقل سياسي ، ويمكن أن تؤكد مرة أخرى أن الشعب الكونغولي هو عنصر نشط للسلام والتعاون في عالم اليوم . وان الكونغو كان أول بلد افريقي يقطع كافة علاقاته مع اسرائيل في شهر كانون أول / ديسمبر ١٩٧٢ أى قبل حرب تشرين أول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ بعام واحد . وان الرئيس ماريان نجوابي كان له أثر فعال في اعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية بين زائير وأنغولا بعد الانتصار الساحق الذى حققته حركة تحرير أنغولا على الحركات العميلة المتحالفة مع الفاشية في جنوب افريقيا . ان الشعب الكونغولي يشترك بطريقة فعالة في الحياة ، وفي وحدة الجمارك بين دول افريقيا الوسطى وهذا من اكبر وأجمل التعبيرات عن التعاون بيننا على المستوى الاقليمي . وان المساهمة الكونغولية في مؤتمر افريقيا الوسطى والشرقية كانت مساهمة ايجابية دائما . وينفس الطريقة فان الشعب الكونغولي ينوى أن يظل عضوا فعالا في منظمة الوحدة الافريقية ، وفي حركة البلاد غير المنحازة ، وفي منظمة الأمم المتحدة التي استقبلت مؤخرا عضوا جديدا هو سيشيل ، واننا نحبي بحرارة قدوصها هنا . ولكن أمام مثل هذا التعاون بين البلاد الافريقية ، والتعاون الدولي الذى نعتبره مثاليا ، فان الامبريالية لا تكف عن مضاعفة هجماتها ضد بلادى وتقدمها في كثير من الاحيان كسرطان خبيث تعاني منه افريقيا . هناك ادعاء بوجود للقوات الكونغولية في الصحراء الغربية ، وقد كان هذا اقتراح مؤخرا عن نقل عدة آلاف من الجنود الكوبيين . الى الكونغو . والحقيقة الكاملة هي ان دعونا لقضية شعب الصحراء ينتج ، بصفة خاصة ، عن رغبتنا في أن نلتزم بطريقة حاسمة ، وأن نطبق بطريقة سليمة ، المبدأ المقدس لحق الشعوب في تقرير مصيرها . اننا ننادى بالسلام والأمن في افريقيا الشمالية ، الحقيقة التي لا تنكر هي أن أنغولا كدولة مستقلة ذات سيادة أصبح لها دور كبير تلعبه في التحرر الحتمي لناميبيا . وان أنغولا هي جزء مباشر من بلاد الجبهة وذلك لموقعها الجغرافي . وفي كل ذلك ، فان اغرب ما في الأمر الصمت الرهيب الذى تلتزم به الدول بشأن المرتزقة الذين تم الكشف عنهم أمام الضمير العالمي بواسطة المحاكمة التاريخية في لواندا . ان افريقية اليوم وطنية وان تاريخها الحديث يتلخص في وجود مقاومة ضخمة ضد الاستعمار والاستعمار الجديد . الواقع ان ما تتمتع به افريقيا من

تراث ثقافي ، ومن طاقة معنوية ومن قوة اقتصادية انما هو تراث هائل . ان افريقيا تمتلك مزايا ضخمة لكي تصبح عنصرا حديثا في العالم الثالث وفي العالم المتحرك . ان مصير العالم الجديد لا يمكن أن يكتفي بأفكار هيغل حول افريقيا . والواقع أن الضعف الفوري للنازيين ونحن نستشهد هنا بمثل ، حيث اعتبر النازيون بقية البشر أقل من مستوى البشرية . وفي الخارج فان افريقيا توصف في مجال المعونة المادية والعلمية والتكنولوجية ، هذا حقيقي . ولكن في الداخل فان مشكلة أمن الشعوب الافريقية هي المشكلة المركزية ، وان المجتمع الدولي بكل قوة ضميره لا يمكن أن يجهل أن افريقيا أصبحت اليوم المنطقة التي تخضع للاطماع وانها اكثر مناطق العالم حساسية ، ان هذه المشكلة أساسية ومرتبطة ارتباطا مباشرا ببقاء شعوب افريقيا على قيد الحياة . ان الشعوب الافريقية أصبحت موضوعة في موقف حرج بين شمال وجنوب القارة .

منذ سنوات عديدة ، ودولة اسرائيل التوسعية قد وجدت وساعدت على استمرار موقفا من الصراع في شمال افريقيا . وان مواقفنا السابقة ما تزال قائمة لم تتغير ، الا وهي الادانة الواضحة للتوسع الاسرائيلي ، وضرورة الاعتراف بحقوق شعب فلسطين . ويؤيد وفد الكونغو تأييدا كاملا كافة المبادرات التي تتخذ من قبل الامم المتحدة في هذا الاتجاه . ان الالام الافريقية الواضحة في الجزء الجنوبي للقارة المضطربة تظهر التواطؤ البشع من قبل السلطات الصهيونية مع العنصريين في جنوب افريقيا . ان عملية التمييز التي تتحرك بدافع من الخوف اصبحت تسارع بصورة مروعة ، وبكل هدوء ، في تصفية عدة عشرات بل عدة مئات من الرجال والنساء والاطفال كل يوم ، من اولئك الابطال الافارقة في سويتو والكسندر وكمبرلي .

ان الصهيونية والفصل العنصري متطابقان في جوهرهما . ان المعلومات والخبرات من كافة الانواع يتم تبادلها بصورة منتظمة بين تل ابيب ويريوتوريا . ان هذه التجارة الاجرامية من الافكار لا تخضع لاية اخلاق دولية . ان منظماتنا التي تتمتع بقوة في الدفاع عن حقوق الانسان ، يجب عليها ان تدين ادانة كاملة مثل هذه التجارة البربرية التي تقترن مع البؤس في نظم العنصرية . وكما ان الغرب يعتبر ان الامن الاوروبي يرتبط بالاوضاع السائدة في البحر المتوسط ، فان الافارقة يعتبرون ايضا ان المحيط الهندي هو منطقة سلام . والواقع ان بلاد حلف شمال الاطلسي ما تزال تحتفظ اليوم بقوة بحرية كبيرة في المحيط الهندي . وان الاحتكار الكامل للخطوط الدولية للمواصلات قد اصبحت مضمونة . ولا يمكن الا ان نتوقع مضاعفة مناطق التوتر في البحر الاحمر ، وفي المحيط الهندي ، وفي الجزء الجنوبي من آسيا ، فوق كل هذا ، هناك الامكانية غير المستبعدة ، بالنسبة لجنوب افريقيا من العنصريين والفاشيين ، في ان يستخدما خلال الاعوام المقبلة ضد افريقيا كلها الاسلحة الذرية التي يمكن ان ينتجونها من البلوتونيوم ومن المفاعلات الذرية التي يحصلون عليها من بعض بلاد حلف الاطلسي . ووفقا للاحتمالات فسوف يتم استخدام الاسلحة النووية التكتيكية من مختلف القوى التي تتراوح بين عدة اطنان من الكيلوات الى نصف ميجاتون .

وفي مواجهة هذه القوى المعادية الامبريالية ، فان مشكلة الامن الخاصة بالشعوب الافريقية ما تزال المشكلة الاساسية ، ولا يمكن للامم المتحدة ان تتغلب نهائيا عن دراسة مثل هذه المشكلة . ويجب على الامم المتحدة ان تعرف ان مشكلة امن شعوب افريقيا في المستقبل القريب تنطوي على اهمية

كبيرة بالنسبة لحياة المجتمع الدولي بصفة عامة . وتهتم شعوب افريقيا بكل ما هو حديث . وان موقف الافارقة امام الاحداث في الحياة يتسم بالاحترام . ويفضل الامور الحديثة ، ويفضل جوهر شعوب افريقيا ، فان هذه الشعوب تتمتع بكل ما يلزم كي تساهم بصورة فعالة في تقدم البشرية بصفة عامة ، لانها قارة ذات مساحات ضخمة خالية ، وموارد طبيعية لا تنتهي ، وسكان يتمتعون بكافة الامتيازات والطاقت ، وهبوا وحدة ثقافية اساسية ولكن يتعين علينا قبل كل شيء ان نسعى لضمان الامن العسكري لشعوب افريقيا .

ان الامم المتحدة يتعين عليها ايضا ان تلعب دورا رئيسيا في اتخاذ المبادرات الخاصة بالسلام نحو جنوب شرقي اسيا . ويجب هنا ايضا بالنسبة لمنظمتنا ان تكرر تأكيدها لمسؤوليتها تجاه المشاكل الحاسمة التي تتعلق ببناء البشرية نفسها . ان جوهر المناقشات سياسي وقانوني ولكنه يجب ان يكون انسانيا قبل كل شيء . وعلى سبيل المثال يجب على الامم المتحدة ان تقبل الامة الفيتنامية العظيمة كعضو فيها ، وان تمنع اضافة اية صيغة مشروعة على التدخل العسكري الامبريالي في كوريا . ومن الواضح ان الامم المتحدة لم يعد امامها اي اختيار . بل ان واجبها الوحيد هو ان توجد منذ الان في كوريا الظروف المواتية بمطالبة القوى الاجنبية بان تنسحب دون اية شروط من الجزء الجنوبي من هذه البلاد . ومن الصعب ان نتحدث بمزيد من الصراحة وان نقول ان اعادة توحيد الامة الكورية العظيمة لا يمكن ان يتم الا في ظل الاستقلال ، وفي مأمن من كافة التدخلات الخارجية . هل فكر المرء بقدر كافي حول فشل الدخول المكثف للولايات المتحدة الامريكية في فيتنام ؟ هل فكر المرء وتأمل بقدر كافي حول انتصار القوات الشعبية في انغولا ؟ ان شعبا قد عقد العزم على العيش حرا يخرج دائما منتصرا من القتل بالنابالم ، ومن عمليات القصف بالفوسفور او غيرها من الاختراعات الرهيبة في الحروب الحديثة .

ان الرأي العام العالمي يهتم منذ وقت قصير بمشكلة ضخمة تتغلغل بصورة مباشرة في طريقة التفكير في المستقبل القريب للمجتمع الدولي . الواقع ان الامر يتعلق بايجاد نظام اقتصادي دولي جديد بحيث يعالج النظام الاقتصادي الراهن القائم بصورة واضحة على استغلال العالم الثالث من قبل البلاد الرأسمالية . وفي هذا الصدد ، فقد كثر الحديث بصورة غير ماهرة حول المزايدات في العالم الثالث . ان حرب البترول لم تفهم اطلاقا كحدث مميز للعهد الحديث . وعلى اية حال فان

الظروف المباشرة التي يمكن ان نستقيها من هذا الوضع هو ان التحكيمات في النظام الدولي يمكن ان تصبح متعددة عما يسود التفكير فيه . ومن الواضح ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي للحضارات الصناعية في الجزء الشمالي من العالم يعتمد على دول العالم الثالث حيث ان هذه الدول غنية بالمواد الاولية ، وبالطاقة . الا ان بلاد العالم الثالث هذه خاضعة ، وتخضع للظروف التي تفرضها عليها شركات الغرب واحتكاراتها . ان مشكلة ايجاد نظام اقتصادي جديد تكمن في جوفه مشكلة خطيرة بين الخاضعين والذين يفرضون السيطرة ، اى الفقراء والمستغلين وجها لوجه مع الاثرياء ، والفقير وجها لوجه مع المستغلين . ويجب ان نعرب عن ارتياحنا امام المبادرات الموفقة التي اقدمت عليها الامم المتحدة بدافع من حركة البلاد غير المنحازة . الا انه يتعين على الامم المتحدة ان تسعى بمساهمة اكبر عدد من الدول كي تدرس المشكلة بطريقة اكثر حيوية . ان العالم الثالث يحتاج الان لنظام اكثر عدالة لرفع اسعار المواد الخام اكثر من حاجته الى المعونة التي اصبحت عشوائية ومعقدة . ان الدراسة المستفيضة لهذه المشكلة المتعلقة بايجاد نظام اقتصادي دولي جديد ، لا تمتد اطلاقا عن المثل العليا النبيلة لمنظمتنا ، التي تعتبر رسالتها الاولى هي ان تؤكد المساواة بين جميع الامم ، الصغيرة منها والكبيرة ، وان تحقق السلم والامن في العالم . والواقع ان الفرصة متاحة الان لكي نشير بدورنا الى الاوضاع الخاطئة المتعلقة بحق النقض . ان الطابع الثابت الذي يتسم به حق النقض يفترض على الاقل بالنسبة للاعضاء الدائمين في مجلس الامن الذين حصلوا على هذا الحق ، ان يتسموا بقدر كاف من النزاهة لضمان السلام والامن في العالم . والواقع ان الحال لا يسير على هذا المنوال ، ويشير التاريخ الى الكثير من الامثلة في هذا المجال . ان ثلاثة اعضاء دائمين غربيين لم يتمكنوا من الحيلولة دون نشوب حروب الهند الصينية وفيتنام . ونفس هؤلاء الاعضاء يعمدون ، في بعض الاحيان ، بصورة واضحة الى الابقاء على الاوضاع غير الامنة الناجمة عن الفصل العنصري ، وعن وجود نظم الحكم غير المشروعة في جنوب افريقيا . وفي العام الماضي تم استبعاد الامة الفيتنامية العظيمة من الامم المتحدة وذلك بسبب سوء استخدام حق النقض من قبل احد الاعضاء المتمتعين به . كما نذكر ان قبول عضوية جمهورية الصين الشعبية ظل موقوفا لمدة طويلة بسبب استخدام ثنائي لحق النقض . اما وضع جنوب افريقيا في الامم المتحدة فلم يعد متوقفا الا على حق النقض الذي تمتلكه ثلاث دول من الاعضاء الغربيين الدائمين في مجلس الامن . وان وفد الكونغو يعتبر انه من المشين

حقا ان تقوم دولة مستقلة ذات سيادة ، مثل جمهورية انغولا الشعبية ، وهي فضلا عن ذلك عضوا في منظمة الوحدة الافريقية ، وفي حركة البلاد غير المنحازة ، ولم تقبل هذه الدولة حتى الآن في الامم المتحدة . والواقع ان هذه الحقيقة تدعونا الى ابداء بعض الملاحظات . اولاً ، ان حق النقض بيد وكرتيب متبادل ، اي انه حق حصلت عليه بعض الدول بطريقة غير سليمة حتى تضمن لنفسها السيطرة على شؤون العالم . وهذا مثال واضح للتحكم في جمعية عالمية او تمتت على السلام . ان حق النقض يعني ان مواصلة تحقيق اهداف السلم والامن في العالم لا يقع بنفس الطريقة على عاتق جميع الاعضاء في الامم المتحدة . وهذا يتنافى بصورة صارخة مع ميثاقها . ان ثبات حق النقض انما ينطوي على خطر كبير بالنسبة للطابع العالمي للامم المتحدة ، بما يهدد مبادئ المساواة والسيادة بين جميع الامم كبيرها وصغيرها الاعضاء في الامم المتحدة .

ولكل أمة داخل الامم المتحدة صوت واحد ومقعد واحد مهما بلغت طاقتها الاقتصادية أو حجمها الجغرافي أو عدد سكانها أو قوتها العسكرية . وأخيرا ، فان حق النقض ، لا يتمشى مع هذا العصر ، بل انه يظلم تاريخ الامم المتحدة ، ويسبب الى اتجاه المنظمة الى الطابع العالمي . ولا يجوز أن يغيب عن انظارنا ، الدور الذي لعبته الامم المتحدة ، من أجل الحفاظ على السلام في جميع انحاء العالم بنجاح متفاوت .

وقبل أن اختتم حديثي ، يجب علينا أن نعترف بكافة المزايا التي تنطوي عليها المساعدات متعددة الاطراف ، التي تقدمها الامم المتحدة لبلاد العالم الثالث . وبهذا الصدد ، فان وفد الكونغو ، يقدر تمام التقدير ، الحجم الحقيقي لتدخل منظومة الامم المتحدة في مختلف المجالات المتعلقة بنشاطات الدولة ، والتخطيط المالي واستثمار الموارد الطبيعية واستغلال الاسماك والسواحل ، وايجاد شبكات السكك الحديدية ، ومن المرغوب فيه ، ان تستمر هذه النشاطات الاقتصادية والبشرية ، وأن تدعم في المستقبل

ومن بين المشاكل المشتعلة العديدة ، التي تعترض العالم اليوم وفي المستقبل ، التركيز عامدين حول ضرورة دعم الكفاح المسلح في افريقيا الجنوبية ، وهو موضوع لا ينفصل اطلاقا عن قضية جنوب افريقيا ، فهي قضية ترتبط ايضا بالمشكلة العاجلة المطحة الخاصة بأمن الشعوب الافريقية . وهكذا ، فقد طرحنا المشكلة من كافة زواياها . ويجب ان نتخذ اجراء حاسما بهذا الصدد . وان التنظيم الجديد لعالم نهفوله جميعا ، انما يتطلب وقبل كل شيء ، ضرورة التسوية الكاملة لهذه المشاكل الدولية جميعا .

ان المهلة التي حددتها الامم المتحدة لجنوب افريقيا ، لتصفية الاستعمار عن ناميبيا ، قد انتهت منذ نحو شهر . ان ما ننتظره الآن من منظمتنا هذه ، هو ان تقوم بعمل فوري وحاسم حتى تنهي بصفة نهائية ، عملية الضم ، وعملية الاحتلال غير المشروع لأرض تخضع لمسؤوليتها مباشرة . ويتعين على الامم المتحدة ، أن تعلن انها السيطرة الفعلية على ناميبيا من قبل جنوب افريقيا . والواقع ان هناك السلطة والامكانيات اللازمة لهذا . وانا ما اعلنت الامم المتحدة عن سقوط هذه السيطرة ، فيمكن للمنظمة أن تستمر في دعمها لمنظمة "سوابو" وأن تساعد المسؤولين عنها ، ان أن منظمة "سوابو" هي الممثل الأصيل لمصالح شعب ناميبيا المشروعة . أما عن شعب

زبابوى ، فلا يمكن أن يخضع أكثر من ذلك لعملية القمع القميثة من قبل الأقلية . ويجب أن يحكم زبابوى ، ممثلو غالبية الشعب ، وفقا لمبدأ الاقتراع العام .

ان كفاح شعوب ناميبيا وزبابوى ، انما هو كفاح مرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاح الذى يجرى في جنوب افريقيا ، وان الاحداث الدامية التي وقعت في سويتو ، يجب أن تدرس في اطارها الحقيقي ، أى اطار الكفاح واسع النطاق ، الذى يسير في اتجاه لرجعة فيه من أجل التحرر الوطني في جنوب افريقيا . فيجب أن تسعى الامم المتحدة ، الى القضاء النهائي على الفصل العنصرى ، والا نتحدث عن مجرد ادخال شئ من المرونة على عملية الابداء السوداء ، وان سياسة الفصل العنصرى وحلفاءها قد يزوجون بأفريقيا والعالم الى الفوضى . فالخطر الحقيقي ، والبحث العلمي والتقني في جنوب افريقيا ، مكرس نحو الامور العسكرية .

ومع ذلك ، فان هيكل شاملا للسلام في العالم مازال ممكنا ، ويمكن للبشرية أن تحقق أشكالا سامية من المجتمعات الراقية ، ويجب علينا تحقيقا لهذا ، أن نجرى التفسيرات العميقة الحقيقية حتى نخدم مصلحة البشرية جمعاء .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير هذا المساء ، ولكن ممثلي اليونان وقبرص ، قد طلبا ممارسة حق الرد . وتذكرون ان الجمعية العامة ، قد قررت في جلستها الرابعة الكاملة ، ان تقتصر البيانات في ممارسة حق الرد على عشر دقائق .

والآن ادعو ممثل اليونان لممارسة حق الرد .

السيد بابولياس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا الى ان وزير خارجيتي سوف يتحدث بعد غد ، وسوف تتاح له الفرصة لتقديم الرد الملائم على البيان الذى القاها اليوم ، وزير خارجية تركيا امام الجمعية العامة ، فقد سجلنا بأسف عميق ، أن هذا البيان يحتوى على سلسلة من النقاط غير الدقيقة والتشويهات ، فيما يتعلق بالموقف في قبرص ، والموقف في بحر ايجة ولا أود أن اسهب في الحديث ، وأحتفظ بحق وفد اليونان ، في أن يرد على هذه الاتهامات في الوقت الملائم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو السيد ممثل قبرص لممارسة حق الرد .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : ان وزير خارجيتي سوف يجيب في كلمته امام الجمعية العامة في المناقشة العامة ، على الاشارات التي قدمها وزير خارجية تركيا بشأن مشكلة قبرص . واسمحوا لي - الى أن يحين ذلك الوقت - ان اشير الى بعض مظاهر عدم الدقة في ذلك البيان ، الذي يعطي صورة خاطئة عن الموقف بأكمله .

ان مشكلة قبرص التي سوف تناقشها الجمعية العامة هذا العام ، ليست مشكلة بين القبارصة الاتراك ، والقبارصة اليونانيين ، فهي تتمثل أساسا في تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن جوهر ولب المشكلة . وهي العدوان والغزو المزدوج والاحتلال العسكري من جانب قوات تركيا ، لجزء كبير من اقليم جمهورية قبرص ، التي هي عضو من اعضاء الامم المتحدة .

ان هذا الغزو والاحتلال العدواني ، لا يزال مستمرا بعد مرور سنتين من اتخاذ قرار الجمعية العامة الاول ، مما يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ، والقرارات المتصلة بذلك الامر ، والصادرة من الجمعية العامة ومجلس الامم . هذه القرارات لم تنفذ حتى الآن ، وقد قامت تركيا خلال هذين العامين ، بأعمال القوة الغاشمة ، وتحقيق الامر الواقع في الجزيرة ، فضلا عن القيام بعدد من الاعمال التعسفية الاخرى ، مما يعد انتهاكا للقانون الدولي على نحو صريح ، بهدف تعزيز قبضتها الاقليمية على قبرص .

ومع ذلك فان وزير خارجية تركيا الموقر - في اشارته اليوم وفي هذه القاعة الى الموقف في الشرق الاوسط - لم يتردد في أن يقول - وانا استشهد بما قاله - " ان الدعائم الاساسية لسياسة تركيا الخارجية تؤدي بها الى معارضة الاستيلاء على الاراضي بالقوة " - ولكن ياسيادة الرئيس ان الاحتلال الاجنبي والاستيلاء على الاراضي لا يعد امرا كافيا حين تناقش مشكلة قبرص . فالى جانب الغزو والاحتلال العسكري لأربعين في المائة من اراضي الجزيرة ، فان تركيا قد انتقلت الى ممارسة التمييز العنصري عن طريق طرد اغلبية الشعب اليوناني القبرصي من الجزيرة ، وحوالي ٨٠ في المائة من شعب الجزيرة اصبحوا مشردين ولاجئين ، ووصل عددهم الى مائتي الف نسمة ، اي ان ثلث سكان الجزيرة قد اصبحوا مشردين ولاجئين .

ولكن الامر لم يقتصر على ذلك ، فالأسوأ ان تركيا طبقت الاستعمار في المنطقة التي تعرضت للغزو عن طريق استيراد السكان من تركيا ، هؤلاء السكان الذين زرعوا بعشرات الآلاف في الاماكن التي كان يحتلها المهاجرون ، وذلك من اجل تغيير البناء الديموغرافي وطابع هذه الجزيرة التاريخي بالقوة . ان هذه الجريمة الدولية الثلاثية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الامم المتحدة ، فقد عولجت في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) ورقم ٣٣٩٥ (د-٣٠) فضلا عن قرار مجلس الامن رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) الذي جعل القرار رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) للجمعية العامة قرارا الزاميا . هذه القرارات تدعو الى انسحاب القوات الاجنبية من قبرص بدون ابطاء ووقف التدخل الخارجي فضلا عن عودة اللاجئين الى ديارهم . ان اللاجئين لم يعودوا الى بلادهم فحسب ، بل ان عددهم لا يزال يزداد نتيجة لأعمال الطرد التي تتم حتى ذلك الوقت . وفي رسالتي للامين العام - ارسلت له رسالتين تشيران الى اسماء الاشخاص الذين طردوا . وهاتان الرسالتان موجودتان ويمكن لأي شخص الاطلاع عليهما . وعليه فان رقم المائتي الف لاجيء قد وصل الى رقم اعلى ولكنني لا أستطيع تحديده الآن .

ان كافة هذه القرارات قد تجاهلتها تركيا التي ، عن طريق انشطتها في قبرص ، كانت تقوم بانتهاك تلك القرارات . هذا هو الوضع الذي تجد تركيا نفسها فيه ، وهذا هو الوضع الذي يجب عليها ان ترد على وقائعه كعضو من اعضاء الامم المتحدة . فوزير خارجية تركيا في بيانه لم يتحدث والتزم الصمت تجاه الجوهر الأساسي لقضية قبرص .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو السيد ممثل تركيا الذي يرغب في ممارسة

حقه في الرد .

السيد تيركمن (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : اود ان اشير بايجاز الى كلمة السيد

الموقر ممثل اليونان وكلمة السفير روسيدس . ان السيد الموقر ممثل اليونان قد تحدث عن بعض مظاهر عدم الدقة والتشويهاً في بيان وزير خارجيتي ، ولكنه لم يحدد هذه التشويهاً أو الاخطاء ولذلك فاني لن اتمكن من الرد عليه . اما فيما يتعلق بالسفير روسيدس فاني اعتقد انه القى بخطاب طويل حتى انه حرم وزير خارجيتي من الحديث بعد ذلك . وانا ما سمح لي فاني لن ارد عليه الا بعد ان يتحدث وزير خارجيتي . وفي هذه المرحلة فان الشيء الوحيد الذي يمكنني عمله هو ان اسجل عدم صبر ممثل اليونان الدائم والسفير روسيدس الى ان يأتي وزير خارجية كل منهما ليتكلم من هذه المنصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا ينتهي عمل الجمعية بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٩ / ٤٠